

ورقة بحث

جين كينيمونت وعمر سيري
برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | أكتوبر ٢٠١٤

البحرين: المجتمع المدني والخيال السياسي



تشاتام
هاوس

المعهد الملكي
للشؤون الدولية

المحتوى

٢	الخلاصة
٣	المقدمة
٦	النزاعات السياسية وفشل المحادثات
١٢	مجتمع البحرين المدني، الشباب والعمليات السياسية غير الرسمية
٢٠	السياق الدولي
٢٣	الاستنتاجات
٢٥	نبذة عن المؤلفين
٢٥	شكر وتقدير

الخلاصة

- تستمر الأزمة السياسية في البحرين بعد فشل جهود الحوار منذ عام ٢٠١١، ولا تضر هذه الأزمة اقتصاد البلد ونسيجها الاجتماعي فحسب، بل وأيضاً تسهم في تأجيج التوترات الطائفية وزيادة مخاطر أعمال العنف.
- فشل جهود الحوار حتى هذا الوقت يزيد من راديكالية المعارضة ويُضعف العناصر الإصلاحية ضمن الحكومة. وفي الوقت عينه، فإن القيود الشديدة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والأنشطة السياسية لا تُسكِّت من هم الأكثر راديكالية وأصحاب الأصوات المرتفعة في المعارضة السياسية، بل على العكس هي تُضعف نفس المعتدلين الذين ستحتاج السلطات للعمل معهم في نهاية المطاف إن كانت ستصل لحل سياسي مستديم للأزمة.
- بسبب الطريق المسدود الذي آلت إليه الأمور، يتوقع الكثير من البحرين أن يتحدد مستقبل البلد بتفاعل الحكومة مع قوى أكبر - خصوصاً الولايات المتحدة وإيران والسعودية - مما يزيد من شعور العجز بين أفراد الشعب. إلا أن لهذه الدول أولويات أخرى، ولا يبدو واضحاً ما إن كانت لديها رؤية واضحة لمستقبل البحرين.
- على الرغم من توقف الحوار الرسمي، فإن المجتمع المدني البحريني النشط تقليدياً يمكن أن يقدم مساهمات قيمة للجهود الصادقة الرامية للوصول إلى حل سياسي - هذا إن تم منح المجتمع المدني المساحة السياسية للقيام بذلك. هناك حاجة لعمل الكثير بالنسبة لتصور الإمكانيات الحقيقية لمستقبل البحرين - ليس فقط من ناحية هيكل البرلمان ولكن أيضاً كيف يمكن للبلاد أن تنمي من اقتصادها وأن تعالج الإكالايات الاقتصادية والأمنية المتنوعة، بالإضافة إلى تحديد طبيعة هويتها الوطنية.
- تشير النقاشات غير الرسمية مع مختلف الشباب البحريني إلى وجود العديد من الخيارات للوصول إلى تسوية سياسية، والتي من الممكن أن تؤمن ليس فقط درجة من الاستقرار، ولكن أيضاً على الأقل قدرًا من التغيير الجاد. إن منهجية تعالج المسببات الجذرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانقسامات القائمة في المجتمع، ستكون أكثر إستدامة من السعي وراء صفقة لتقاسم السلطة.
- بغض النظر عن تعريفهم بأنفسهم كناشطين معارضين أو مناصرين للحكومة أو محايدين، فقد عبر هؤلاء الشباب عن قناعتهم بأن السياسة سوف تتغير وسوف تزيد درجة التمكين الشعبي خلال فترة حياتهم.
- إن إستمرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تعزيز التجارة وتوسعة القواعد البحرية وكثرة الإطراءات على الإصلاحات الطفيفة وسط انتكاسات كبرى ومتكررة، يقدم القليل من الحوافز المهمة لإجراء إصلاحات كبرى (أو مثبطات للإستمرار في الوضع الحالي). على المدى البعيد ستكون الإنتفاضات على الأغلب أكثر عنفاً وذات نزعات إنتقامية، وعدائية للغرب بالمقارنة مع المظاهرات السلمية التي حدثت في ٢٠١١.

المقدمة

منذ إنتفاضة فبراير ٢٠١١ لم يحدث أي تقدم جدي للوصول إلى حل سياسي للأزمة السياسية في البحرين - الأزمة التي ناقضت الإدعاءات الشائعة بأن إضرابات الإنتفاضات العربية لم تصل إلى الخليج. ولكن ينبغي أن تكون مواجهة التحديات في البحرين أبسط بكثير من حل الصراعات المستعرة في مناطق أخرى بالمنطقة. إن البلد صغير وتعداد السكان بالكاد يتجاوز المليون نسمة (نصفهم مواطنين والنصف الآخر من المغتربين)، هذا مع وجود عنف أقل من الكثير من الدول الأخرى. المجتمع المدني البحريني - النشط جداً تقليدياً والذي تم أضعافه الآن عبر مضايقات السلطات وعبر استقطاب المجتمع ككل - مصدر قيم للأفكار التي تهدف للتعامل مع أزمة البلاد السياسية. فالمجتمع المدني، فضلاً عن تمتعه بمعرفة أفضل بالظروف المحلية عن الحكومات الخارجية التي قد تسعى للعثور على تسوية، فهو أيضاً يتمتع بشعبية أكبر وسط السكان المحليين. ولكن في الوقت الحالي، لا يمكن للمجتمع المدني لعب هذا الدور، لأسباب ليس أقلها أن السلطات تفرض قيود شديدة على الأنشطة التي تعتبرها بالغة التسييس أو الأهمية؛ هذه القيود تشمل التهديد مؤخراً بتعليق أنشطة أكبر جماعات المعارضة المعترف بها رسمياً وهي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وطرد أعلى مسئول رسمي أمريكي لحقوق الإنسان وهو توم مالينوسكي مساعد وزير الخارجية الأمريكي. في الوقت نفسه، يشعر العديد من السكان المحليين بالعجز أمام ما يفترضون أنه مكائد قوى دولية أكبر في البحرين.^١

أدى إهدار العديد من الفرص إلى اللوم وترسخ التشكيك، في الوقت الذي تحدث فيه الصراعات في البلدان المجاورة للبحرين. إن العنف، وإن كان يعتبر حتى الآن منخفض نسبياً، يزيد سوءاً تدريجياً. ويعاني الاقتصاد، حيث أن عدم الاستقرار المتواصل يشجع على هجرة العقول،^٢ ويعرقل الاستثمارات ويبعد الخبرات الأجنبية اللازمة للقطاع المالي وقطاع الخدمات المهنية المهمين في البلد. في الوقت نفسه، فإن الإنفاق العام المدفوع بدوافع سياسية يزيد من الدين العام، مما حث صندوق النقد الدولي على التحذير منه؛^٣ إن الإضرابات الطائفية (في هذه الحالة بين السنة والشيعة) واضحة الآن بشكل أكثر من أي وقت حسب ما يتذكر أغلب البحرينيين. في غضون ذلك، فإن الأزمة العالقة في البحرين تستمر في المساهمة في الاستقطاب السياسي والطائفي الذي يدمر المنطقة. الصراعات الأكثر سوءاً في العراق وسوريا تعني أن أزمة البحرين تتلقى اليوم إنتباه دولي محدود؛ ولكن الطبيعة الطائفية السامة لتلك الصراعات بين القوى الإقليمية يجب أن تؤكد على خطورة الخطابات الدعائية الطائفية وأساليب فرق تسد. فهذه الأساليب تم إستخدامها لزمن طويل من قبل النظم السلطوية في المنطقة، مما فيها عناصر من مؤسسات الحكم في البحرين والخليج، والتي سعت للإنتقاص من مصداقية المعارضة التي يقودها الشيعة عبر التخويف بتصوير الشيعة كخونة وعملاء لإيران.

لقد فشلت عمليتان رسميتان للحوار السياسي في الوصول إلى نتائج، في الوقت الذي أصبحت فيه العمليتان نفسيهما مسببتين للشقاق. بعض الحوارات عبر القنوات الخلفية بين الحكومة والجمعيات السياسية المرخصة رسمياً، بما فيها جمعية الوفاق، قد جرت بين يناير وأغسطس ٢٠١٤ ولكنها تلاشت. لقد قام ولي العهد الإصلاحية نسبياً، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، بمحاولة لتشجيع المعارضة على المشاركة في إنتخابات مجلس النواب في ٢٠١٤ عبر القول بأن البرلمان سوف يناقش خمسة مجالات من الإصلاحات الممكنة بناء على بعض الأولويات التي تم تحديدها في هذه الحوارات. ولكن هذا الاقتراح لم يضمن أي من هذه الإصلاحات، كما أنه لم يتضمن بعض القضايا الحرجة. بناء على هذه الخلفية، فإنه من المتوقع أن تُجرى إنتخابات ٢٠١٤ البرلمانية بدون أية مشاركة من المعارضة، مما يحكم على البرلمان (ذو الصلاحيات المحدودة) بفترة أخرى من عدم الأهمية الواقعية لفئة كبيرة من شعب البحرين. إذا فشلت المؤسسات وعمليات الحوار في خلق مساحة لحل الأزمة، فإن التوترات ستواصل في الشارع. إن إقصاء جزء كبير من المجتمع المدني والشباب من العملية السياسية، عبر القيود المشددة على التعبير والنشاط السياسي، هي ليست ببساطة شكوى هامشية؛ بل هي أحد الأسباب الجوهرية لإستمرار الأزمة السياسية والسبب وراء مواصلة الشباب الساخط في قيادة الإضرابات.

إن للبحرين في بحثها عن حل لما هو في الأساس نزاعات محلية، مكسباً كبيراً يتمثل في مجتمعها المدني المحلي، والذي يعد تقليدياً واحداً من أكثر المجتمعات المدنية تطوراً وتقدماً في الخليج.

استناداً على هذا الطريق المسدود وحجم البحرين الصغير، يبدو أن هناك إحساساً متزايداً في دوائر الحكومة والمعارضة بأن مستقبل البحرين السياسي سيتم تحديده بشكل كبير عبر سياسات «اللعبة الكبيرة» للقوى الأكبر. هذه القوى تضم علي رأسها الولايات المتحدة، والتي توجد قاعدتها البحرية الرئيسية في الخليج بالبحرين وهي الضامن الخارجي الأساسي لأمن الملكيات الخليجية؛ المملكة المتحدة، القوة الاستعمارية السابقة؛ السعودية، وهي شريك البحرين الاقتصادي الرئيسي وحليف رئيسي للعائلة الحاكمة البحرينية؛ وإيران التي حكمت البحرين قبل عدة قرون والتي تحب أن تصور نفسها كحامية للمسلمين الشيعة. لهذا السبب، فإن جميع الأطراف في البحرين تراقب عن قرب

^١ تستخدم هذه الورقة مفهوماً أوسع «للمجتمع المدني» يشير إلى انخراط المواطنين في الحياة العامة، سواء رسمياً عبر المؤسسات غير الحكومية أو بشكل غير رسمي.

^٢ لا تقتصر الرغبة في الهجرة على البحرينيين الشيعة فحسب؛ بل أن هناك عدد من البحرينيين من القبائل السنية البارزة ممن اختاروا الحصول على الجنسية القطرية والتمتع بالفوائد الاقتصادية المترتبة على ذلك - انظر غنغلر، ج. «الهجرة من البحرين: لماذا يهاجر مؤيدي الملك السنة للخارج»، فورين أفورز، ٥ سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط: <http://www.foreignaffairs.com/articles/141963/justin-gengler/bahrain-drain>. رفضت السعودية بشكل واضح تجنيس قطر للبحرينيين، وهي أحد القضايا التي تم طرحها في «إتفاق الرياض» في يوليو عام ٢٠١٤، والذي يهدف للتقليل من التوترات بين كلاً من قطر والسعودية والإمارات.

^٣ GulfTalent.com، «اتجاهات التوظيف والأجور في الخليج ٢٠١٤»، يتوافر عند الطلب من موقعهم، <http://www.gulftalent.com>.

^٤ «صندوق النقد الدولي يختم المادة الرابعة لزيارة المشورة للبحرين لعام ٢٠١٤»، بيان صحفي لصندوق النقد الدولي رقم، ١٣/١٤، ٢٥ مارس ٢٠١٤، على الرابط: <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14126.htm>.

التقارب المتردد بين إيران والولايات المتحدة، في حين الذي تشارك فيه مختلف الفصائل من الحكومة والمعارضة بكثافة في حملات الضغط في الخارج، خصوصاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

هناك عدة مشاكل لهذا الميل المتنامي للنظر إلى القوى الخارجية من أجل إيجاد حل للأزمة الحالية. فمن جهة، مصالح هذه القوى مختلفة عن مصالح اللاعبين المحليين. الولايات المتحدة، إيران والسعودية لديها العديد من المشاكل على المحك فيما بينها ولن تقوم بالضرورة بإعطاء أولوية لمصالح البحرين، ولا حتى لمصالح حلفائها في البحرين. في ذات الوقت، إذا كانت الجهات الفاعلة محلياً تنظر إلى العوامل الدولية، خاصة دورها بالوكالة في صراعات المنطقة، على أنها المحدد الرئيسي للمستقبل، فإن الصراعات المحلية سيزيد تخندقها ويصعب حلها على الأرجح (العراق ولبنان قد يكونان نموذجان لهذا السيناريو).

ومن جهة أخرى، فإن المشاكل الجوهرية التي على المحك في البحرين هي مشاكل محلية. إن مقاومة هيكل السلطة الحالي ونظام الحكومة في الأغلب وبشكل كبير مرتبط مباشرة بالتوزيع المحلي للوظائف، والأموال وريع إيرادات النفط إضافة إلى عوامل أخرى. تتركز المعارضة في القرى الأفقر ذات الغالبية الشيعية في الأطراف الخارجية للعاصمة، حيث يشعر السكان بالتهيمش الاقتصادي والسياسي. إن سكان هذه المناطق يشكلون جزءاً كبيراً من الكتلة التي تشعر بخيبة أمل من العقد الاجتماعي الحالي بين الدولة والمجتمع. تعود هذه المنظومة لعقود وغالباً ما أدت لإحتجاجات حاشدة، بما في ذلك فترة ممتدة في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي (في حين أن أغلب العالم قد سمع عن الإضرابات في البحرين في عام ٢٠١١ فقط).

في البحث عن حل لما هو في الأساس نزاعات محلية، فإن لدى البحرين مكسباً كبيراً يتمثل في المجتمع المدني المحلي، والذي يعد تقليدياً واحداً من المجتمعات المدنية الأكثر تطوراً وتقدماً في الخليج. البحرين كانت الدولة الخليجية الأولى التي يصبح لديها نقابات عمالية، والثانية (بعد السعودية) في تأسيس صحيفة والأولى التي يكون لديها جمعية أهلية رسمية للنساء. وكان لدى البحرين أندية إجتماعية وسياسية نشطة جداً في الخمسينات والستينات ولها تراث من النقاش السياسي النشط في مجالها (وهي تجمعات إجتماعية دورية تُقام في المنازل، وتُعد أيضاً تجمعات سياسية مهمة في كل من البحرين والكويت حيث تُعرف باسم الديوانيات).^٥ لقد تضرر المجتمع المدني البحريني عبر السنوات الثلاث الماضية وتعرض للانقسام بفعل القمع الحكومي والاستقطاب السياسي معاً، حتى أن الاتحاد العام لنقابات العمال انقسم لإثنين، واحداً مناصر للحكومة والآخر أكثر معارضة. وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع المدني البحريني قد يلعب دوراً هاماً في حل الأزمة الحالية ووضع خيارات على الطاولة - إن سُمح له بفعل ذلك بحرية أكثر عما هو عليه الآن.

في الوقت الذي أدت فيه الإنتفاضة والحملة الأمنية التي تلتها إلى حدوث انقسام في المجتمع، فإن العديد من البحرينيين لديهم القدرة على رؤية الصراع السياسي من خلال عدة وجهات نظر كما أن لديهم أصدقاء وأقرباء بشكل عابر للشقاق السياسي مع كونهم أقل حالياً عما سبق. إن النقاشات والمقابلات مع البحرينيين من مختلف المشارب السياسية تكشف أنه على الرغم من الانقسامات، فإن هناك فرص للوصول لأرضية مشتركة - ليس أقل ما فيها أولوية وضع المصالح البحرينية فوق مصالح القوى الإقليمية والدولية، والتي عادة ولحد كبير تنظر للنتائج السياسية الممكنة في البحرين كلعبة غالباً أو مغلوب.

هؤلاء الجادون في السعي لحل سياسي عبر حوار فعال وعبر تخفيف القيود الحكومية على المجتمع المدني، يمكن مساعدتهم من خلال حرية التعبير والإعلام في البحرين؛ ولكن الميل يذهب بالإتجاه الآخر. هناك تزايد هائل في عدد المنظمات غير الحكومية في البحرين - من الجمعيات القائمة على قضايا كجمعية البحرين لحقوق الإنسان وجمعية البحرين للشفافية إلى الجمعيات المهنية كنقابتي العمال في بابكو وألبا وجمعيتي المعلمين والصحفيين إضافة للجماعات الإجتماعية والمؤسسات الخيرية. ولكن تلك المؤسسات التي كانت ناقدة للسلطات تعرضت لضغوط شديدة بما فيها المخاطرة بالسلامة الشخصية. إن القيود على النقد في تزايد.^٦ في الوقت نفسه فإن هناك تسامحاً بشكل رئيسي مع الجماعات المناصرة للحكومة، أو إلى حد ما مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل نحو مصالحة إجتماعية بطريقة «غير سياسية».

من جهتها تزعم السلطات البحرينية بأنها أكثر دعماً للمؤسسات غير الحكومية والجماعات السياسية من معظم دول الخليج. ولكن السقف ليس مرتفعاً. إضافة إلى ذلك، فإن البحرين لديها حركة معارضة أكثر شعبية من الدول المجاورة؛ ويعود تواجدتها لعقود وبالتالي فهي تسبق وضع قانون المنظمات غير الحكومية (في ٢٠٠٦) والاعتراف الرسمي الذي تلى ذلك بهذه المنظمات. لقد دعت الحركات الحاشدة في البحرين بشكل متكرر لزيادة التمثيل الشعبي ولبرلمان قوي حقيقي - والذي كانت تتمتع به البلاد ولو لفترة قصيرة، في السبعينات. بعد عقدين من الزمان، اجتذبت عريضة لإعادة برلمان ١٩٧٣ حوالي ٢٥ ألف توقيع أو ما يعادل حوالي نسبة سبع في المائة من المواطنين في ذلك الوقت - وهو عدد كبير عند الأخذ بعين الاعتبار القمع لهذا النوع من التعبير السياسي. اليوم لا تزال هناك نواة كبيرة من الناشطين المعارضين المقتنعين بأن التاريخ إلى جانبهم وأن النظام متجه في نهاية المطاف للسقوط أو للتغيير الكبير. إن الشعبية والتاريخ الطويل لهذه الآراء يناقضان الإفتراض الدارج عادة في الغرب بأن الملكيات الخليجية مستقرة وغير ميسية إلى حد كبير أو أن المطالبة بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان هي مفاهيم غريبة على المنطقة.

منذ عام ٢٠١١ فضلت المؤسسة الحاكمة المحافظة على الوضع الراهن على أمل أن يكون هناك تآكل تدريجي في معنويات المعارضة ومطالبها، أو (في حالة الجناح الإصلاحية في الحكومة) إمكانية عقد صفقة نخوية مع جمعية الوفاق ويُفضّل برضا الجمعيات السياسية الموالية للحكومة. ولكن صفقة من هذا النوع على الأغلب لن تقدم حل مستدام، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التشطي في كل القوى السياسية، بما فيها المعارضة. إن صفقة أوسع شعبياً تشترك المجتمع المدني قد تلعب دوراً أهم بكثير في توسيع المناظرات حول مستقبل البحرين، وإجذاب أفكار جماعية لحل مشاكل معينة وتوسيع القاعدة الشعبية لحل سياسي مستقبلي.

في نهاية المطاف، فإن حل الأزمة السياسية المتواصلة سوف يستدعي معالجة المشاكل التي تستمر في تشكيل الانقسامات المجتمعية. إن هذا المنهج يشمل تقاسم السلطة

^٥ هذا التاريخ الطويل يخالف الفرضية المعتادة بأن للمجتمع المدني جذوراً ضعيفة في المنطقة، وخصوصاً في الخليج. إن الانتقاد القائل بأن المجتمع المدني العربي يسعى خلف أجندات نخوية أو أجنبية وذلك بسبب كثائر التمويل الخارجي، على سبيل المثال في مصر، ليس له أساس من الصحة بشكل كبير في حالة البحرين.

^٦ بيومي، ي، «البحرين تشدد العقوبات على إهانة الملك»، رويترز، ٥ فبراير ٢٠١٤، على الرابط: <http://www.reuters.com/article/2014/02/05/us-bahrain-law-idUSBREA140KX20140205>

السياسية وتوزيع موارد الدولة بصورة أكثر شمولية. إن الكثير من السلطة اللازمة لإحداث هذه التغييرات (وغيرها) تقع في يد الحكومة والأسرة الحاكمة، ولكن يبدو أن لدى هذه الأطراف (المتداخلة والمنقسمة داخلياً) حوافز محدودة للتفاوض بشأن إصلاحات ستحد من سلطتها وتضع ثروتها تحت مراقبة أكبر. ويعد هذا الأمر صحيح خصوصاً في وقت يتزايد فيه اعتماد الحكومات الغربية على الحلفاء الخليجيين التقليديين في منطقة يتزايد فيها الإضطراب باستمرار حسبما ترى، ويقل فيه تفاؤلها عما كان عليه بالنسبة لآفاق التحول السياسي وتحقيق نتائج ديمقراطية في مناطق أخرى من العالم العربي.

إن إستمرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تعزيز التجارة وتوسعة قواعدهما البحرية والإطراء المسرف على إصلاحات ثانوية وسط انتكاسات كبرى ومتركرة، يقدم القليل من الحوافز المهمة لإجراء إصلاحات كبرى - أو - بعبارة أخرى - القليل من المثبطات للإستمرار في الوضع الحالي. لكن هناك حاجة لمناخ أقل تقييداً حتى يحدث تقدم في اتجاه إنهاء الأزمة السياسية المستمرة في البحرين. في الوقت الذي يمكن فيه تفهم أن النخب السياسية المحلية تعطي أولوية لحماية إمتيازاتها، فإنه من الواضح أيضاً أن الجمود السياسي الطويل في البحرين يخلق مشاكل أمنية، ويضر باقتصاد البلاد ويضعف النسيج الاجتماعي. لذا يجب على زعماء البلاد إعادة التفكير في موقفهم في ضوء العنف المتنامي في المنطقة والخطر من أن تصبح البحرين دمية لدى القوى الأكبر. لهذا لا ينبغي النظر للمجتمع المدني المستقل في البحرين على أنه يمثل تهديداً لاستقرار السياسي، ولكن كوسيلة لتمهيد الطريق للعودة لاستقرار السياسي.

النزاعات السياسية وفشل المحادثات

نزاعات البحرين السياسية

إن نزاعات البحرين السياسية هي في الأساس نزاعات داخلية حول توزيع السلطة والثروة ضمن الدولة القومية الحالية.^٧ إن النقاط الجوهرية للخلاف قد عادت الظهور خلال الإنتفاضات على امتداد القرن العشرين، وبالتالي فإنها تسبق بكثير كلاً من الإنتفاضات العربية والثورة الإيرانية في ١٩٧٩. ومن أبرز تلك النقاط شكوى جماعات المعارضة المختلفة من التهميش السياسي والاقتصادي وتوسعي للتمكين ضمن الدولة القومية البحرينية، على سبيل المثال عبر القدرة على انتخاب الحكومة، ووجود برلمان أكثر قوة وأن تكون في مأمن من الخوف من وحشية الشرطة، كما تريد حصة أكبر من موارد البلاد، مُسلطة الضوء على المخاوف من المستوى العالي من الفساد الذي يسلب العامة من الأراضي والنفط والموارد المالية؛ كما تشتكي المعارضة كذلك من التمييز في توزيع وظائف القطاع العام والإسكان والبنية التحتية بسبب المحاباة وتفضيل من يُفترض فيهم الولاء للنظام. جماعات المعارضة هذه تشمل جمعية الوفاق، وهي جماعة إسلامية شيعية معتدلة تسعى لحكومة منتخبة تحت ظل ملكية دستورية،^٨ والتحالف من أجل الجمهورية وإئتلاف شباب ١٤ فبراير الأكثر تصلاً، والذين وحدا الإسلاميين والعلمانيين خلف المطالبة بتأسيس جمهورية.

لقد فازت جمعية الوفاق بنسبة خمسة وأربعون في المئة من الأصوات في الانتخابات الأخيرة التي شاركت فيها (في عام ٢٠١٠). وعلى الرغم من إتهامها بشكل متكرر من قبل المتشديد في الحكومة بالسعي وراء أجندات «أجنبية»، إلا أنه يبدو أنها أكبر الحركات السياسية المتأصلة في البحرين. فهي مدعومة من طيف واسع من الشيعية البحرينيين الذين يتبعون مدارس مختلفة في الإسلام الشيعي، ويمتدون من الأغنياء إلى العاطلين عن العمل. على المستوى السياسي، فقد سعت جمعية الوفاق للإبقاء على مسافة بينها وبين إيران. إن أمينها العام، الشيخ علي سلمان، والذي هو في الأربعينات من عمره، يتبع الخط الفكري لآية الله علي السيستاني بدلا من النموذج الإيراني لآية الله علي الخامنائي في حكم رجال الدين، وقد استشهد بحزب العدالة والتنمية المغربي كمثال لتوافق الإسلام مع الديمقراطية. ولكن، أكبر رجال الدين الشيعية في البحرين، الشيخ المسن عيسى قاسم (أحياناً يسمى بآية الله)، والذي له نفوذ كبير بشكل غير رسمي على الجماعة ومناصريها، يعتقد بأنه أكثر تعاطفاً مع النمط السياسي الديني الإيراني، الذي يُعرف بولاية الفقيه. وعملياً، فقد سعى الشيخ عيسى عموماً للمحافظة على دور رجال الدين الشيعية في البحرين - لا سيما فيما يتعلق بمحاكم الأسرة^٩ - عوضاً عن محاولة توسيع هذا الدور؛ وتأكيداً على هذا، فإن قلة من ناشطي المعارضة الأكثر ثورية في البحرين يميلون لكونهم من أتباعه.

سياسة البحرين للمواطنة تمثل مشكلة حساسة أخرى: فلقد جنست الحكومة ما يقرب من ٩٠ ألف شخص منذ وصول الملك لسدة الحكم في ١٩٩٩ - وهو عدد ضخم عند الأخذ بالاعتبار أن هناك حوالي نصف مليون مواطن فقط في البلاد.^{١٠} وتشتكي المعارضة بأن نسبة كبيرة غير متكافئة من المجنسين حديثاً هم من المسلمين السنة تم جلبهم من الخارج لملء الصفوف في قوات الجيش والشرطة. هذا وتباين سياسة التجنيس في البحرين عن مثيلاتها في معظم دول الخليج، والتي لها قيود صارمة في منح الجنسية من أجل المحافظة على امتيازات المواطنين (المواطنة عادة ما تتضمن الحصول على خدمات ومساعدات الدولة). ولكن هناك مزاعم بأن التجنيس في البحرين يتم بهدف تغيير التوازن الطائفي في البلاد - حيث أن هناك افتراض قائم بأن المجنسين حديثاً من السنة سوف يكونون أكثر ولاء للعائلة الحاكمة. بالتأكيد قامت الحكومة في الماضي بالتشكيك في ولاء المواطنين الشيعية، خاصة منذ اندلاع الثورة الإيرانية. إضافة إلى ذلك، فإن الشيعية عملياً ممنوعون من الانضمام للقوات الأمنية، مع استثناءات رمزية قليلة، في حين الذي توظف فيه الحكومة أفراد الجيش من خارج البلاد بشكل صريح، خصوصاً من باكستان. من جهة أخرى، فقد تم تعديل القانون في يوليو للسماح للحكومة بسحب الجنسيات من البحرينيين الذين ترى الحكومة أنهم أضروا بمصالح البلاد. ومع أن معظم المسؤولين الرسميين ينكرون وجود أية إحصاءات رسمية للتركيبة الطائفية في البلاد، فإن بعض المسؤولين الرسميين، كما ذكر مسبقاً، بقدرتهم التركيبية الحالية كونها مناصفة، أو تتضمن ٥٢ بالمائة من الشيعية.^{١١} هذه التقديرات تقارن بالتقديرات الخارجية التي عادة ما يتم الإستشهاد بها والتي تُرجح بأن التركيبة الطائفية أصبحت مكونة من ٦٠-٧٠ بالمائة من الشيعية. الفرق بين تلك التقديرات قد يعكس العدد الكبير من عمليات التجنيس التي تمت في السنوات الأخيرة.

هناك فوارق داخلية ضمن الحكومة والعائلة الحاكمة حول الطريقة المثلى للحفاظ على سيطرتهم على السلطة وحماية مصالحهم الاقتصادية (كبار أفراد العائلة الحاكمة هم من ملاك الأراضي الرئيسيين، ويشغلون مناصب حكومية مهمة وعادة ما يلعبون دور قيادي في الشركات المملوكة للدولة). لقد وضع الملك حمد بن عيسى آل خليفة برنامج إصلاحات واسع النطاق بعد وصوله لسدة الحكم في عام ١٩٩٩. وضمت هذه الإصلاحات - التي تم إطلاقها في ٢٠٠١ - عفواً عاماً عن كل من السجناء السياسيين ومسؤولي الدولة المدانين بممارسة الإنتهاكات، كذلك تضمنت إجراء تعديلات في الشرطة والقوى الأمنية وإعادة العمل بالبرلمان الذي تم حله في السبعينات بعد تجربة دامت ثلاث سنوات. ولكن الإصلاحات أثارت جدلاً لأن الشيخ حمد أصدر دستوراً جديداً خفف من صلاحيات نواب البرلمان المنتخبين بالمقارنة مع المعينين، كما قام بترقية وضعه من أمير إلى ملك. بعدها قام بنجله، ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة بالإشراف على تطبيق برنامج من الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح سوق العمل بهدف تنويع الاقتصاد. عملياً، لقد قلصت هذه الإصلاحات من النفوذ الاقتصادي والتجاري لرئيس الوزراء، خليفة بن سلمان آل خليفة، عم الملك، والذي يشغل منصبه منذ عام ١٩٧١ وبذلك يكون رئيس الوزراء الأطول خدمة في العالم.

^٧ تمت مناقشة هذه القضايا بالتفصيل في جين كينيمونت، البحرين: ما وراء المآزق، ورقة بحث لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنشاثام هاوس، يونيو ٢٠١٢، على الرابط: <http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/pr0612kininnmont.pdf>

^٨ تسلم الوفاق بشرعية الملك والعائلة الحاكمة، عوضاً عن السعي لحكم رجال الدين، ولكنها سعت لحماية السلطة التقليدية لرجال الدين فوق محاكم الأسرة في البحرين. في الوقت نفسه، فقد دعمت قيوداً على المشروعات الحكومية والترفيه لأسباب دينية واجتماعية.

^٩ كينيمونت، ج، «تأثير قانون الأسرة: دراسة حالة لسياسة الهوية في البحرين»، مجلة الدراسات العربية، (١) (٢٠١١): ٥٢-٦٨.

^{١٠} ليس هناك إحصاءات معلنة للتكوين الطائفي للسكان، ولكن المعلومات حول النمو السكاني تشير إلى أن التجنيس يتم على نطاق واسع.

^{١١} مقابلات خاصة أجراها المؤلفان في لندن والمقامة، ٢٠١٢-٢٠١٣.

في الوقت نفسه، فإن إستمرار الشيخ خليفة في السلطة، وهو أحد المحافظين الرئيسيين وهدفاً لغضب المعارضة لفترة طويلة، ينظر إليه من قبل الكثيرين في المعارضة على أنه إشارة بأن عهد الإصلاحات في البحرين لم يمثل قطيعة حقيقية مع الماضي. لقد عزز الشيخ خليفة وضعه منذ عام ٢٠١١، حين طالب الكثير من المتظاهرين بإستقالته، مستفيداً في ذلك من تحالفاته مع العائلات الملكية الخليجية الأخرى ورجال أعمال رئيسيين (الذين كان بعضهم مستاء من إرتفاع الأجور الذي تسببت به إصلاحات سوق العمل التي قام بها ولي العهد) بالإضافة إلى كبار أعضاء المؤسسة الأمنية، خصوصاً قائد الجيش ورئيس الديوان الملكي (وهم أخوة).

لقد كانت إنتفاضة ٢٠١١ علامة على فشل الإصلاحات المحدودة بعد ٢٠٠١ في إرضاء الجاهير السياسية المختلفة في البحرين. هؤلاء الذين أرادوا إنفتاح سياسي أكبر شعروا بالخيانة واشتكوا من أن كل خطوة إلى الأمام صاحبها خطوات للوراء. من جهة أخرى، فإن المنتمين للنخبة الحاكمة من من فضلوا الوضع القائم رأوا في الإنتفاضة دلالة على السداجة في تدشين الإصلاحات وأن التغييرات قد أدت فقط لزيادة عدم الاستقرار. وتأكيداً منهم على نظرتهم بأنه يجب إتخاذ نهج صارم فيما يخص الأمن، فإن الآلاف تم اعتقالهم أو سجنهم أو فصلهم من وظائفهم خلال فترة «حالة السلامة الوطنية» التي دامت لثلاثة أشهر.

يتراوح مناصرو الحكومة من الأغنياء المؤيدين للوضع القائم وحتى من هم أقل ثراء، الذين يرون أفضلية في الوضع الحالي على ما يُظن أنه استيلاء المعارضة على السلطة. المؤيدون الأقل ثراء يخافون من أن يكون لدى المعارضة أجندة إسلامية طائفية وأنهم (أي السنة والمواطنين المجنسين) سيكونون عرضة لتهميش أكثر أو (في حالة المواطنين المجنسين) أنه سيتم طردهم من البلاد كلياً. هؤلاء مُتمثلين من قبل جماعات كالأصالة، وهي جمعية سياسية سلفية (في القانون البحريني، الجمعية هي أقرب شيء للحزب السياسي الذي يُسمح به) والمنبر، وهم يتماشون مع خط الإخوان المسلمين؛ وتجمّع الوحدة الوطنية، وهو مظلة جامعة أنشئ في فبراير ٢٠١١ كرد فعل ضد إنتفاضة المعارضة (كذلك يُعرف بتجمع الفاتح لأن مؤسسه اجتمعوا لأول مرة في تجمّع بمسجد الفاتح في المنامة).

إن ما سبق ذكره يشير إلى أن انقسامات البحرين السياسية والانقسامات المتعلقة بسياسة الهوية - سواء الطائفية (السنة والشيعية) أو الإثنية (وهنا نعني المواطنين بالولادة مقابل المواطنين بالتجنيس) - يتم تغذيتها عبر المنافسة على السلطة السياسية والموارد الاقتصادية. في الوقت نفسه، هناك ما يعقد التنافس: التضامن المجتمعي والمفاهيم حول الولاء والتمييز تعني أن الانقسامات الطائفية والإثنية لا يمكن ترجمتها ببساطة إلى انقسامات بين الأغنياء والفقراء أو بين من ينتمون لكيان الدولة السياسي ومن يقعون خارجه. وبالتالي، في الوقت الذي تتكون فيه أغلبية المعارضة من الشيعة، هنالك أيضاً مناصرين للحكومة شيعة أثرياء. وعلى نفس المنوال، يتواجد السنة وسط المعارضين - وأكثرهم بروزاً إبراهيم شريف، الأمين العام لجمعية وعد السياسية الوطنية العلمانية، والذي تم سجنه لدوره في مظاهرات ٢٠١١. وتأكيداً على هذا، فإن أغلب قادة المعارضة في الخمسينات والستينات كانوا من سكان المدن السنة، الذين غالباً ما تلقوا تعليمهم في القاهرة وبيروت وألهموا بالقومية العربية.

تؤثر سياسات الهوية أيضاً على التحالفات الخارجية التي تستطيع الفصائل السياسية البحرينية المتنافسة تشكيلها - سواء عن طريق تحالفات العمل المباشر أو إئتلافات المتعاطفين. سيتم بحث السياقات الإقليمية والدولية لأزمة البحرين السياسية المحلية في القسم الأخير من ورقة البحث هذه.

فشل المحادثات

كانت هناك جهود متعددة لإجراء حوار بين أعضاء الحكومة ومؤيديها وأعضاء المعارضة. هذه العمليات تم تصميمها من جانب السلطات، واشتكت المعارضة بأنه تم التلاعب بها، على الرغم من أن الصيغ تم تغييرها، ولم ينجح أي منها حتى تاريخه (أنظر الإطار ١). لقد قوض فشل عمليات الحوار من مكانة الجماعات التي تؤيد التسوية السياسية، ومال إلى تقوية يد المشككين في إمكانيات عقد مثل هذه التسوية. غير أن خيبة الأمل في عمليات الحوار الرسمية التي ترعاها الدولة لا يمكن ترجمتها إلى عدم اهتمام بالحوار في حد ذاته. فهناك الكثير الذي يمكن عمله على مستوى المجتمع المدني للوصول إلى أفكار حول الحل السياسي لأزمة البحرين السياسية - سواء الأزمة عموماً أو القضايا المحددة على حد سواء. ولكن القيود الشديدة على المجتمع المدني وانعدام حرية التعبير تقللان كثيراً من المساحة اللازمة لهذا النوع من الأنشطة.

هناك الكثير يمكن عمله على مستوى المجتمع المدني للوصول إلى أفكار حول الحل السياسي لأزمة البحرين السياسية - سواء الأزمة عموماً أو القضايا المحددة على حد سواء. ولكن القيود الشديدة على المجتمع المدني وانعدام حرية التعبير تقللان كثيراً من المساحة اللازمة لهذا النوع من الأنشطة.

في صيف ٢٠١٢، بدأ المسؤولون البحرينيون بإبلاغ الحلفاء الغربيين بأن لديهم خطة لحوار سياسي جديد يضع على الطاولة مجموعة من القضايا الحساسة تتراوح بين تركيبة البرلمان وحتى سياسة التجنيس. احتاجت هذه الخطة لبضعة شهور لتجسيدها نظراً، إلى حد كبير، للخلافات حول من يجب تمثيله في المحادثات. السلطات أرادت من الوفاق التفاوض مع الجمعيات الأكثر «موالاة» أو مناصرة للحكومة. هذه الجماعات ضمت الجمعيتين الإسلاميتين الرئيسيتين، الأصالة والمنبر، وتجمع الوحدة الوطنية. في هذا السياق تجدر الإشارة أنه على النقيض من بقية الدول الخليجية، فإن البحرين تضم عدد من الإسلاميين السنة في الحكومة: وزير الشؤون الخارجية، غانم البوعينين، وهو من الأصالة، بينما ينتمي وزير حقوق الإنسان، صلاح علي، إلى المنبر. إن الموقف التقليدي للإسلاميين السنة المؤيد للحكومة في البحرين يعني أنه لا يُنظر إليهم كخطر بشكل عام من قبل الحكومات الخليجية الأخرى، والتي على خلاف ذلك قلقه من دور الإخوان المسلمين في المنطقة ككل.

الإطار ١: محاولات الحوار

شرح ولي العهد في نقاشات مع الوفاق في فبراير ٢٠١١ ولكن تلك النقاشات توقفت عندما أصرت الأخيرة على أن مطالبها في دستور جديد غير قابلة للتفاوض. بعد ذلك مباشرة، وبالتزامن مع تصعيد جماعات المعارضة الأخرى لمظاهراتها، دخلت قوات مجلس التعاون الخليجي إلى البحرين، وتم إخلاء المخيم الاحتجاجي في دوار اللؤلؤة بالقوة وبدأت الاعتقالات الجماعية - ما دمر تماماً أية فرصة في استمرار الحوار خلال فترة الثلاثة أشهر من حالة الطوارئ التي أعقبت ذلك. وفي صيف ذلك العام، أُقيم حوار وطني رسمي امتد لفترة شهر.

ولكن تم إعطاء الوفاق خمسة مقاعد فقط من المقاعد الثلاث مائة المخصصة للممثلين في المحادثات، بينما استُبعدت كلباً العديد من حركات المعارضة غير الرسمية وغير المعترف بها قانونياً والتي لعبت دوراً كبيراً في بدء المظاهرات (بمعنى أنه لم يكن هناك ممثلين من كل من جماعات الجمهورية والتي ترى الحكومة بأنها خارج حدود الاحتمال - حق الوفاء وحركة أحرار البحرين الإسلامية - أو من حركة ١٤ فبراير الشبابية). انسحبت الوفاق لاحقاً من المحادثات، معللة ذلك بأنه كان من الاستحالة إحراز تقدم. فيما دعت المنظمات غير الحكومية والمهنيون الذين حضروا للمحادثات لعدد من التغييرات في الدستور تزيد من صلاحيات البرلمان إلى حد ما، ولكن بسبب حجم التغييرات المطلوبة وعدم مشاركة المعارضة كان لهذه الخطوات تأثير ضئيل على النزاع بين الحكومة والمعارضة، والتي رأتها الأخيرة على أنها قليلة جداً ومتأخرة للغاية. وفي عام ٢٠١٢، تمت اتصالات ثنائية بين الجمعيات السياسية المرخصة والديوان الملكي بدأت مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة ولكن بدأ أنها فقدت الزخم فور انتهاء سباق الفورملا وان، والذي كان نقطة لاشتعال المظاهرات في العام السابق.

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل عن هذه العملية، راجع كينيمونت، البحرين: ما وراء المآزق.

من جهتها، سعت الوفاق لحوار مباشر مع السلطات، على أساس أن نزاعهم كان مع السلطات، وليس مع الجماعات الموالية للحكومة. كما أن الوفاق كانت تعتقد بأن الجماعات الموالية للحكومة كانت على الأرجح ستوافق على أي شيء تتفق عليه الحكومة - وهي وجهة نظر أثارت حنق الجماعات المؤيدة للحكومة. إضافة، أرادت الوفاق وساطة دولية أو ضمانات دولية بتطبيق نتائج الحوار؛ ولكن لم يكن لدى السلطات أي مصلحة من تدخل دولي من هذا النوع. في نفس الوقت، واجهت الوفاق انتقادات من نشطاء معارضين آخرين كانوا يعارضون الحوار في الحين الذي يستمر فيه القمع في الشارع، ومن الجماعات الموالية للحكومة التي لامتها على كل الإشتباكات بين المتظاهرين والشرطة في البحرين. ومع عجزها عن إيجاد حوار مباشر مع كبار أفراد العائلة الحاكمة أو كبار الوزراء في الحكومة، وافقت الوفاق في نهاية المطاف على المشاركة في عملية حوار جمعت ثمانية ممثلين للجمعيات السياسية المعارضة، وثمانية ممثلين للجمعيات الأكثر «موالاة» وثمانية نواب برلمانيين من كل من مجلسي البرلمان (وهو المؤسسة المقاطعة من قبل المعارضة)، مجلس النواب (المنتخب) والشورى (المعين)، إضافة إلى ثلاث وزراء في الحكومة يرأسون وزارات أقل أهمية في الحكومة وهي العدل والأشغال العامة والتعليم.

بدأ «حوار التوافق الوطني» في ٢٠١٣، بهدف الوصول إلى اتفاق على مجموعة من المبادئ لحل سياسيتهم إرسالها لاحقاً للملك للحصول على موافقته، وخلال رحلة بحثية قام بها المؤلفان في مايو ٢٠١٣ حيث التقيا بالعديد من البحرينيين الذين على الرغم من تباعد وجهات نظرهم سياسية إلا أنه كان هناك اتفاق على ما اعتبروه (وإحباط) ببطء في الحوار وتركيز على عملية الحوار مع استبعاد كل شيء آخر. هذا قد يعزى، بالإضافة لأمر أخرى، إلى عمق عدم الثقة بين المشاركين وقلة الوضوح بشأن القواعد الأساسية للحوار - لا سيما أن القرارات يجب الوصول لها عبر «التوافق» عوضاً عن رأي الأغلبية.^{١٢} لم تكن آلية الوصول للتوافق واضحة، بينما الحديث عن عدم الحاجة للأغلبية كان يُنظر إليه من قبل المعارضة بأنه مناهض للديمقراطية، على الرغم من أنها عالجت بعض مخاوف مؤيدي الحكومة.

مع هذا، شكل الحوار إقراراً بالحاجة لحل سياسي للأزمة السياسية، بينما كان الخطاب الحكومي والموالي للحكومة السائد على مدار ٢٠١٢ يصف المعارضة على أنها مكونة من الخونة العنيفين الذين لا يمكن لهم المشاركة في حوار كهذا. إن تمكين ولي العهد والذي عُين نائب أول لرئيس مجلس الوزراء في ٢٠١٣، واهتمام السعودية كما يبدو بدعم الحوار، بدا وكأنه ساهم في خلق بيئة أكثر دعماً للمحادثات.

لكن توالي الأحداث في الشارع وعلى امتداد المنطقة العربية كان أسرع من الحوار، فمن جهة، الزيادة التدريجية في العنف من قبل أقلية من النشطاء المعارضين، مما في ذلك عدة سيارات مفخخة (خالية من الإصابات) وانفجار (خالي من الإصابات أيضاً) خارج مسجد في معقل العائلة الحاكمة في الرفاع، قد قوبلت بتشديد في الإجراءات الأمنية وتوسعة صلاحيات القوى الأمنية. خلال زيارة المؤلفين للقرى الشيعية في مايو ٢٠١٣، أشارت شهادات الأهالي حول الاعتقالات التي جرت مؤخراً إلى أن القوات الأمنية اعتقلت الناس بشكل عشوائي. من جهتهم، قال المسؤولون للمؤلفين أن الشرطة تعاملت بدرجة «مفرطة من ضبط النفس»، وذلك لأن، حسب رأيهم، أن أيديهم مقيدة بإصلاحات للقوات الأمنية مدعومة دولياً بعد نتائج اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وكانت اللجنة مكونة من محامين دوليين معينين من قبل الملك للتحقيق في إدعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان في النصف الأول من عام ٢٠١١، على أمل طي صفحة الأحداث التي جرت في ذلك العام وللمساعدة على تبديد الانتقادات المحلية والدولية. وربما جاءت نتائج اللجنة المستقلة - بما شملته من أنه هناك قتلاً وتعذيب ممنهج للناس في المعتقلات - كمفاجأة للملك الذي يميل إلى عدم الإنخراط في معظم الأعمال اليومية للحكومة.

إن تطبيق الإصلاحات التي تعهدت بها الحكومة كرد على توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق كان بشكل مجزأ مع تواصل التنارع عليه فيما بين الدوائر الحكومية؛ في النقاشات الخاصة، واصل المسؤولون مجادلة نتائج لجنة التقصي.^{١٣} في ذات الوقت، فإن الدعوة لإحتجاجات حاشدة في أغسطس ٢٠١٣ (عن طريق ناشطين يستخدمون أسم «تمرد») لم تؤدي إلى مظاهرات على نطاق واسع، وذلك لسببين. الأول، أن الوفاق المتحمسة لبناء الثقة في الحوار، لم تشارك في الدعوة للإحتجاجات؛ والثانية، أن السلطات

^{١٢} «التوافق... هو أقوى حتى من التصويت بأغلبية ساحقة... هو اتفاق تستطيع جميع الأطراف دعمه والموافقة عليه والتعايش معه أو على الأقل عدم الاعتراض عليه... ولا يحتاج أغلبية الآراء». حسب الموقع الإلكتروني لحوار التوافق الوطني البحريني، <http://www.nd.bh/en/index.php/dialogue/mechanism>

^{١٣} للمزيد عن بيئة البحرين بعد اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، انظر كونس الريكسن، ك. وفخرو، إ. «ما بعد اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين: ما بين الإصلاح والركود»، على الرابط: <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen-elham-fakhro/post-bici-bahrain-between-reform-and-stagnation>

أستبقت المظاهرات عن طريق الاعتقالات في القرى الشيعية. ولكن السلطات كانت الآن واثقة بأن المعارضة لن تكون قادرة على إعادة مظاهرات ٢٠١١ واسعة النطاق،^{١٤} فالاعتقالات الواسعة والفصل من الوظائف قد قلل من الأعداد المستعدة للنزول للتظاهر في الشارع، كما أن الإرهاق بدأ لحد ما في التسلسل. وبالتالي بدل من مكافئتها على التعاون في محاولة الإبقاء على الهدوء في الشارع، فقد كان على الوفاق أن تشاهد السلطات وهي تفسر المظاهرات المحدودة على أنها إشارة بضعف المعارضة.

بعد عدة أسابيع، في سبتمبر ٢٠١٣، تم إعطاء عضو رفيع المستوى في الوفاق، وهو خليل المرزوق، علم لجماعة إئتلاف شباب ١٤ فبراير المعارضة والأكثر راديكالية، أثناء التحدث في تجمع، وقام بالتلويح بالعلم أمام الحشد. وفي اليوم التالي قامت السلطات، والتي تعتبر إئتلاف ١٤ فبراير جماعة إرهابية، باعتقال المرزوق متهمته إياه بتهم ذات علاقة بالإرهاب. وبناء عليه فقد ردت الوفاق بمقاطعة جلسات الحوار التي تلتها. ومع تواصل مقاطعة المعارضة، أعلنت الحكومة في يناير ٢٠١٤، تعليق الحوار. تمت تبرئة المرزوق في نهاية المطاف من جميع التهم الموجهة ضده، ولكن الضرر الذي لحق بجهود الحوار كان دائماً.

برزت هوة متسعة بين توقعات المعارضة، والتي مالت للشعور بأنه بعد كل الكلفة وجهود ثلاث سنوات من الإحتجاجات والكفاح فإن هناك حاجة لمبادرة واسعة النطاق تعيد توزيع السلطة السياسية بشكل حقيقي، وبين توقعات السلطات التي ترى أن المعارضة قد أضعفت فرصتها في عام ٢٠١١ وأنه لن تُعرض عليها مرة أخرى تلك التنازلات التي ذكرها ولي العهد لفترة وجيزة آنذاك.^{١٥}

في الفترة التي سبقت انتخابات ٢٠١٤، أمّلت السلطات بأن تعود الوفاق إلى البرلمان، من أجل دعم مصداقية هذه المؤسسة، ومنذ يناير وحتى أغسطس كان هناك سلسلة من المحادثات عبر القنوات الخلفية ضمت ولي العهد والديوان الملكي ومجموعة من الجمعيات السياسية، بما فيها الوفاق. وفي سبتمبر أعلن ولي العهد أن هذه المحادثات قد أعطت الأساس لإطار جديد يركز على خمس نقاط للحوار، مكونة من مجالات تمثل الأرضية المشتركة والتي تم تحديدها.^{١٦} النقاط الرئيسية كانت تعهداً بإعادة رسم الدوائر الانتخابية بحيث تصبح أكثر تمثيلاً، إعطاء البرلمان القدرة على مساءلة رئيس الوزراء^{١٧} ومراجعة عملية تعيين أعضاء مجلس الشورى (رغم أنه لم يتم تحديد الآلية التي سيتم بها ذلك)؛ منح صلاحيات جديدة للبرلمان للمصادقة على تعيين مجلس الوزراء^{١٨}؛ تعهد بالمزيد من الإصلاحات القضائية؛ الإلتزام بحكم القانون؛ ومدونة جديدة لقواعد سلوك القوات الأمنية.^{١٩} لقد حصل ولي العهد على توقعات مؤيدة لمبادرته من شخصيات بارزة في المجتمع والذين هم في العموم من مؤيديه، بما فيهم المنتمين لمجتمع الأعمال، وأشار إلى أن مناقشاته مع هذه الشخصيات القيادية قد اشتملت أيضاً على دعوة للمشاركة الفعالة في الانتخابات القادمة.

لكن إدعاءات التوافق هذه تم رفضها من قبل الوفاق والمعارضة في عمومها، والتي قالت بأن الإصلاحات المقترحة كانت سطحية وتركت كل السلطة السياسية الحقيقية في أيدي الجهات التنفيذية. هذا مرة أخرى يوضح عدم التطابق في التوقعات بين الطرفين. من وجهة نظر ولي العهد ومؤيديه، فإن هذا الإطار كان يوفر للمعارضة الحوافز لإعادة الدخول إلى البرلمان وبالتالي تُطلق صافرة البداية لعملية مستمرة من الإصلاحات التدريجية. أما بالنسبة للمعارضة، كان العرض غير مقنع، من ناحية المحتوى، فإن النقاط الخمس لم ترق لإطار «المبادئ السبع» التي اتفقت عليها مع ولي العهد في ٢٠١١، والتي إشمطت على نقاش حول سياسات التجنيس، والفساد الحكومي وغرفة برلمان منتخبة كاملة الصلاحيات (والتي وفقاً لهم تُعنى إزالة مجلس الشورى)، كما لم يكن هناك ذكر للسجناء السياسيين أو التمييز الطائفي، وهي القضايا التي تهم الآن المجتمعات الشيعية البحرينية أكثر من الدستور وهيكل البرلمان. أما من الناحية العملية، فقد خشيت الوفاق بأنها في حال إنهاء مقاطعتها للبرلمان تكون قد منحت الشرعية لجهاز غير فعال لن تستطيع من خلاله الحصول على أي نتائج سياسية.^{٢٠} وبذلك تكون قد خسرت أحد الأوراق السياسية القليلة التي تستطيع لعبها، بدون ضمانات بأنها ستحصل على أي شيء بالمقابل.

بعدها بوقت قليل، رسمت الحكومة الحدود الجديدة للدوائر الانتخابية والتي قالت الوفاق أنها من المحتمل أن تعطىها مقاعد أقل في البرلمان إن هي قدمت مرشحين، فيما قالت السلطات بأن الدوائر الجديدة عكست تغيرات ديمغرافية حدثت في السنوات الأخيرة، والتي فسرت بشكل واسع على أنها تعني تأثيرات التجنيس. قد يكون المقصود من هذه الخطوة البرهنة للوفاق بأنها إن واصلت رفض عرض ولي العهد، فإنها ستخسر؛ ولكن الكثير في المعارضة اعتبروها دلالة على أن عود الإصلاح لم تكن جادة في المقام الأول. في المجمل يمكن القول أن الحدث أكد عدم التطابق في التوقعات بين الأطراف المختلفة وضعف الثقة.

تأثير إخفاقات الحوار

الإخفاق في إحراز تقدم عبر الحوار السياسي الرسمي ومحادثات القنوات الخلفية النخبوية قد ساهمت في الإستقطاب السياسي والاجتماعي في البحرين، وزاد من خطر زيادة الراديكالية في قوى المعارضة. في الحين الذي تلوم فيه المعارضة الحكومة على تنظيم عملية حوار تم التلاعب بها لصالح السلطات - حيث يهيمن مؤيدو الحكومة وهناك عدم وضوح بالنسبة لآلية تطبيق القرارات - فإن الحكومة ومؤيديها يلومون المعارضة على إيقاف أو تخريب الحوار عبر المقاطعة المتكررة والانسحابات. لقد تعرض دعاة الحوار في كل من الطرفين للانتقاد من داخل معسكراتهم لظهورهم على أنهم ضعفاء.

إن العناصر الإصلاحية نسبياً في الحكومة والعائلة الحاكمة - خصوصاً أولئك المقريبين من ولي العهد وكانوا على ارتباط ببعض عمليات تطبيق توصيات اللجنة البحرينية

^{١٤} مقابلات خاصة أجراها المؤلفان مع مسئولين في لندن في أكتوبر ٢٠١٣، وفي البحرين في نوفمبر ٢٠١٣.

^{١٥} هذا موضوع يتم إثارته كثيراً في المناقشات مع المسئولين. على سبيل المثال، فإن وزير حكومي تم مقابلته من قبل المؤلف في لندن في ٢٠١٣ علق قائلاً «٢٠١١ لن نتحدث أبداً مرة أخرى».

^{١٦} وكالة أنباء البحرين، «ولي العهد يقدم إطار الحوار»، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط: <http://www.bna.bh/portal/en/news/633493>

^{١٧} حسب دستور ٢٠٠٢، يستطيع البرلمان مساءلة الوزراء (المواد ٦٥ و٦٦)، ولكن الغرفة المنتخبة في البرلمان ليس مسموح لها بطرح سحب الثقة من رئيس الوزراء (المادة ٦٧).

^{١٨} لم يكن من الواضح تماماً ما هي الصلاحيات الجديدة التي سيتم إعطائها، حسب الإعلان، هذه الصلاحيات ستشمل القدرة على رفض الخطة الحكومية السنوية؛ حالياً (منذ ٢٠١٢) للبرلمان الحق في رفض الخطة الحكومية التي تضعها لمدة أربع سنوات.

^{١٩} لقد تم إدخال مدونة جديدة لقواعد سلوك الشرطة في ٢٠١٣.

^{٢٠} أشار بعض مؤيديها إلى أن المشاركة في البرلمان سوف تكون مجددة لأنها ستساعد في بناء النوايا الحسنة المطلوبة لحوار جديد، ولكن لا يجب أن يتوقع أحد أن يتم ممارسة سلطة ذات معنى داخل البرلمان وهو بصورته الحالية. من نقاشات مع ناشطين معارضين بحرينيين في سبتمبر ٢٠١٤.

المستقلة لتقصي الحقائق - قد أصيبت بالإحباط على نحو متزايد. بعض موظفي الحكومة وأفراد العائلة الحاكمة من الجيل الأصغر سناً، الذين يعرفون فقط «حقبة الإصلاح» وبالكاد يتذكرون إنتفاضة التسعينات، أصيبوا بالصدمة من حوادث إطلاق النار في ٢٠١١، وعانوا من صدمة أخرى عندما أظهر تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بأنه كان هناك تعديلاً ممنهجاً للنشطاء المعارضين المحتجزين. هؤلاء، والذين هم في العادة يدعمون ولي العهد بقوة، سعوا لإحداث فرق في وزاراتهم، عن طريق العمل على مشروعات الإصلاح المرتبطة باللجنة المستقلة لتقصي الحقائق على الرغم من المقاومة من أجزاء أخرى في السلطة. ولكن في نفس الوقت، هذه العناصر الإصلاحية إلى حد ما، غاضبة من المعارضة بسبب التزايد التدريجي في الهجمات العنيفة على الشرطة الذي كان له أثراً سلبياً على هذه الفئة. إن أعضاء هذه الفئة، والذين عادة ما يتم انتقادهم من قبل الأقارب والزعماء على أنهم سُذج بالنسبة لرؤيتهم للمعارضة، ليس لديهم تعاطف مع مقاطعات وانسحابات المعارضة. وعلى الرغم من كونهم غالباً ما تلقوا تعليمهم في الغرب، فإنهم يميلون لأن يأخذوا موقف دفاعي في وجه الانتقادات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية الغربية، زاعمين أن البحرين أكثر ديمقراطية وافتتاح وحرية من أي ملكية خليجية أخرى (وليس أن السقف عالي على أي حال).

في الوقت نفسه، فإنه تم تقوية المحافظين في داخل العائلة الحاكمة منذ ٢٠١١ - لأسباب ليس أقلها أنه يبدو أن رئيس الوزراء وحلفائه قد عززوا تحالفهم مع خالد بن أحمد آل خليفة وخليفة بن أحمد آل خليفة، وهما الأخوان النافذان اللذان يرأسان الديوان الملكي والجيش، على التوالي، واللذان يطلق على فرعهم في العائلة تسمية «الخواند». لقد أصبح رئيس الوزراء ملحوظ بشكل متزايد، بما في ذلك ظهوره الشخصي، كراعٍ في المناسبات الرسمية ومؤتمرات الأعمال، بالإضافة إلى لوحات «كلنا خليفة» التي تكاثرت في أنحاء العاصمة، المنامة.

بينما توجد مجموعة واسعة من الآراء حول الإصلاح داخل المؤسسة الحاكمة، عادة ما يكون من غير الواضح لأي معسكر ينتمي الأفراد وما هي الصلة بين العناصر الإصلاحية. فالبعض منهم برغماتيين وانهائين وقد تغيرت مواقفهم مع الوقت؛ والبعض الآخر وزراء هللو للحملة الحكومية ضد المعارضة في ٢٠١١ ثم تبنا الإصلاحات بعد عملية اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، كاسبين دعماً دولياً إضافة لحصولهم على فرصة التواصل مع المسؤولين في العواصم الغربية على أنهم أبطال الإصلاح. إضافة إلى ذلك هناك آخرون كانوا متعاطفين مبدئياً مع المعارضة لكنهم تحولوا لساخطين عليها، مع شعورهم بأن المعارضة قد خذلتهم في ٢٠١١.

القرارات المتناقضة وغير المتسقة والإصلاحات التي تمثل «خطوة للأمام، وخطوتان للخلف» توحى بصراع داخلي على السلطة. في الوقت نفسه، فإنه من السهل تضخيم الشقاكات وإلى حد ما فإنه يمكن استغلال الصور بوجود الإنشقاكات بشكل متعمد لتبرير عدم القيام بمزيد من التنازلات السياسية. وينبغي الإشارة إلى أن كبار أفراد العائلة الحاكمة الذين يمثلون جزء من نظام يرتكز على حكم عائلي، لا تربطهم بعضهم ببعض أيديولوجية - بل على العكس هم لديهم وجهات نظر مختلفة وعادة ما يشتركون في منافسات شخصية - ولكن في نهاية المطاف فإنهم يشتركون في مصلحة قوية وهي بقاء النظام الوراثي.

في معسكر المعارضة، تم انتقاد الوفاق من قبل أنصارها لفشلها في تحقيق أية نتائج واضحة من خلال الحوار مع الحكومة. كذلك فإن محاولاتها في بناء الثقة مع الحكومة عادة ما تثير الانتقادات من قبل أنصارها، والذين يرون بأن هذه الجهود هي إشارة على الضعف. من جهتها، تتفاعل السلطات بحدية مع بيانات الوفاق التي تنتقد للحكومة أو التي تشيد «بالثورة» البحرينية. على سبيل المثال، زعيم الوفاق الشيخ علي قد دعى علناً للمحتجين لعدم انتقاد الملك أو ولي العهد، وهي دعوة لقت لها صدى عند بعض النشطاء، بينما سخر منها صراحةً المحتجين الأكثر راديكالية. ومع ذلك تم اعتقال الشيخ علي في ديسمبر ٢٠١٣ وإتهامه (وإن لم تتم محاكمته بناء عليها) بإثارة الكراهية الدينية ونشر معلومات كاذبة بعد إتهامه الحكومة بتنفيذ سياسات طائفية. وتأكيداً على ذلك، فإنه كثيراً ما تم اعتقاله والتحقق معه ولكنه لم يُسجن منذ إنتفاضة ٢٠١١ (في التسعينات تم سجنه لدوره في الإنتفاضة ومن ثم نفيه إلى لندن)، على الرغم من أن أعضاء آخرين في الوفاق قد تم سجنهم. في الآونة الأخيرة، وتحديداً في يوليو ٢٠١٤، تم استجوابه من قبل السلطات حول سبب لقاء الوفاق مع نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون العمل وحقوق الإنسان، توم مالينوسكي، وما تم نقاشه خلال الاجتماع. وفي وقت سابق في عام ٢٠١٣، تم إتهامه «بإهانة وزارة الداخلية» بعد أن نظمت الوفاق معرضاً يسلط الضوء على إنتهاكات الشرطة والذي عُقد تحت ما سمته «متحف الثورة» (وقد قامت الشرطة بتدميره لاحقاً).

يتم تصوير الهجمات على الشرطة بشكل روتيني، ويتم تعديل اللقطات بحيث تضم موسيقى بطولية ويتم نشرها على موقع يوتيوب من قبل العديد من الجماعات المحلية في القرى ومن تطلق على نفسها اسم «ألوية».

إن تجريم هذا النوع من الانتقادات والخلط ما بين خطاب المعارضة الدعائية والإرهاب والجريمة، يُضعف من سلطة أعضاء المعارضة - كالشيخ علي - المصممين على تأييد عدم استخدام العنف. وقد كانت الإشتباكات بين الشرطة والمحتجين أمر اعتيادي يحدث بكثرة قبل ٢٠١١: عادة ما تطلق الشرطة الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين يقومون بإلقاء الحجارة واشعال الإطارات. وفي ٢٠١١ وجدت اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق أن ٣٥ شخصاً قد قتلوا في العنف السياسي الذي جرى في مظاهرات فبراير ومارس في تلك السنة، وكانت الغالبية من المحتجين وخمسة بالمقابل كانوا من رجال الشرطة (هذه الأرقام يجب أن يُنظر لها في سياق دولة ذات معدل منخفض للجريمة مع كونها سلمية تقليدياً ويناهز تعداد سكانها المليون نسمة فقط). منذ ٢٠١٢ تزايد بشكل تدريجي عنف المتظاهرين ضد الشرطة. وفي ٢٠١٣ قُتل ثلاثة أفراد من الشرطة - أحدهم إماراتي والآخرين بحرينيين - في انفجار في قرية الديه وسط أعمال شغب أثناء جنازة شاب مات في الحجز. يتم تصوير الهجمات على الشرطة بشكل روتيني، ويتم تعديل اللقطات بحيث تضم موسيقى بطولية ويتم نشرها على موقع يوتيوب من قبل العديد من الجماعات المحلية في القرى ومن تطلق على نفسها اسم «ألوية».

في حين أن عنف المتظاهرين تركز مؤخراً بشكل أساسي على الشرطة، فقد وقعت خمس انفجارات في نوفمبر ٢٠١٢ في العدلية وهي منطقة مختلطة عرقياً حيث قُتل فيها إثنين من العمال الوافدين. في البداية، رد قادة المعارضة الرئيسية بالتشكيك وأشاروا إلى أنها عملية كاذبة قامت بها الأجهزة الأمنية، لقد رفضوا فكرة أن المعارضة قد تكون قادرة على هذا النوع من العنف وأشاروا إلى عدم ثقتهم العميق في السلطة. ولكن مؤيدي الحكومة رأوا في رد المعارضة خداعاً وإخفاً في معالجة مخاوفهم الحقيقية. الجمعيات السياسية المعارضة المعترف بها رسمياً، بما فيها الوفاق، أصدرت إعلان مشترك «مبادئ اللا عنف»، والتي يبدو بأنه كان يجري العمل عليها لبعض الوقت ولكن تم الإسراع بها للرد على الانفجارات.

لم يكن هناك رد فعل إيجابي من السلطات، وضاع التأثير البناء المحتمل للإعلان وسط حملة أمنية أوسع تم فيها سحب جنسية ٣١ شخص، بما فيهم نائبين برلمانيين سابقين من الوفاق، وفي الحقيقة فإنه بصفة عامة عندما يدين قادة المعارضة العنف السياسي، لا يكون هناك رد إيجابي من الحكومة. من جهتهم، يشير ممثلو الحكومة إلى أن بيانات المعارضة التي تدين العنف غير كافية و محددة بشكل كافٍ، كما يعتبرون هذه البيانات منافقة، أو أنهم يعبرون عن عدم سعادتهم من اللهجة التي تستخدمها الوفاق - على سبيل المثال، فهم يدعون بأن الجمعيات السياسية ترسل رسالة مختلطة بشكل مقصود حيث تصرح بأن كل من الشرطة والمحتجين مسئولون عن أي عنف.

في الوقت نفسه، فقد تفتت الجمعيات السياسية «الموالية» للحكومة -الذين هم أكثر تماشياً مع الحكومة من المعارضة، رغم أنهم يسعون لبعض الإصلاحات - منذ عام ٢٠١١، عندما وحدوا قواهم لفترة وجيزة ضد المعارضة. لقد عبروا عن وجهات نظر متنوعة حول الحوار السياسي في البحرين. ففي ٢٠١٢، رفض هؤلاء فكرة الحوار مع المعارضة في الوقت الذي يتواصل فيه العنف في الشارع، وحملوا الوفاق المسئولية عن ذلك العنف لدرجة كبيرة ورأوا فيه علامة على سوء النية. ولكن في عام ٢٠١٣ شارك ممثلون عن عدة جمعيات «موالية» في حوار التوافق الوطني. هذه الجماعات كان لديها قلق عميق من التقارب بين الولايات المتحدة وإيران، ويعتقد البعض بأن الوفاق انسحبت من الحوار الرسمي بناء على أوامر إيرانية. حسب أحد الأعضاء السابقين في تجمع الوحدة الوطنية، فإن الكثير من أقرانه الذين أصبحوا مسيسين رداً على إنتفاضة ٢٠١١ قد عادوا لسابق عهدهم من اللامبالاة السياسية - حيث يرون بأن النشاط السياسي مليء بالصراع وعدم التقدم. إضافة إلى ذلك، فإن الإسلاميين السنة، خصوصاً أولئك المرتبطين بالإخوان المسلمين وفرعها البحريني، المنبر، حذرين جداً من إثارة الجدل في وقت يتعرض فيه نظرائهم للقمع في أماكن أخرى بالخليج. فهم يقدرون العلاقة مع الحكومة البحرينية، والتي بالنظر لها في السياق الإقليمي، عادة ما تُعتبر إيجابية.

يوجد العديد من الناس، ضمن الطبقة المتوسطة المتعلمة العريضة وشبابها في البحرين، الذين من الممكن أن يقودوا جهود الحوار على مستوى القواعد الشعبية ومن يستطيعون لعب دور بناء في الوصول إلى تسوية سياسية. ولكن الكثيرين من الطبقة المتوسطة في البحرين، خصوصاً الشباب وغير الإسلاميين، يشكون من نقص التمثيل، فهم متشائمون من الحكومة، ويشككون في صدق جمعيات المعارضة الرئيسية ومرتابون من العمل المباشر بالسياسة والعنف، كما يشكل التشائم حيال الأحداث في المنطقة ككل عاملاً آخر يؤثر سلباً عليهم. ويمكن القول بأن عدم انتماء الكثير من هؤلاء للجماعات السياسية الحالية قد يشكل منفعة للشروع في مبادرات من قبل المجتمع المدني مستقلة وعابرة للطوائف. ولكن عدداً كبيراً من هؤلاء الذين من الممكن أن يمثلوا قوى معتدلة ومحاورين عابرين للمجتمعات البحرينية وبناء جسور، لا يرون سبباً وجيهاً في أخذ المخاطرة التي تأتي بالاشتغال في السياسة ويفضلون التركيز على حياتهم الخاصة وبناء مستقبلهم المهني، وفي بعض الحالات، التخطيط للهجرة.

مجتمع البحرين المدني، الشباب والعمليات السياسية غير الرسمية

المجتمع المدني البحريني

يعتبر المجتمع المدني في البحرين تقليدياً أحد أقوى وأنشط المجتمعات المدنية في دول الخليج، فمنذ الخمسينات كانت هناك دعوات ومحاولات لإنشاء نقابات عمال وجمعيات مهنية والتي ستلعب دوراً بناءً في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد. إن إنشاء إتحاد العمل البحراني في الخمسينات قد نتج من محاولات ناشطين شباب لديهم توجهات وطنية - من كل من السنة والشيعة - وذلك لمقاومة «شروط الوضع القائم» في البلد.¹¹ وفي الآونة الأخيرة، سعى الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والذي تأسس في ٢٠٠٢، إلى توحيد الحركة العمالية لإطلاق خطوات أكثر فعالية لتعزيز حقوق العمال. بالتالي فإن مجتمع البحرين المدني «الكثيف» قد أدى لتعبئة سياسية هامة لشرائح متنوعة من المواطنين. لكن هذه العملية مرسومة حالياً على الإنقسامات المسييسة للمجتمع؛ ومنذ بداية إنتفاضة ٢٠١١، ظهرت إنشقاقات ما بين شرائح المجتمع المدني التي كانت موحدة سابقاً، على سبيل المثال، فإن الإنقسامات في الحركة العمالية قد تم تعزيزها بإنشاء الإتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، والذي يقف معارضاً للإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وهو ما يبرز الإنقسامات السياسية والطائفية في البلاد.¹²

يمارس المجتمع المدني عمله في ظل قيود كبيرة،¹³ فالقانون يفرق بين «الجمعيات السياسية»، والتي كما ذكر مسبقاً، هي أقرب شيء للأحزاب السياسية في الخليج، وبين منظمات المجتمع المدني، المنوعة من المشاركة في الأنشطة السياسية.¹⁴ فوزارة التنمية الاجتماعية، وهي الجهة المسئولة عن التنظيم والترخيص لمنظمات المجتمع المدني، مخولة بفحص جميع محاضر اجتماعات منظمات المجتمع المدني وحل مجلس الإدارة لأي من هذه المنظمات. وقد تم إستخدام الصلاحية الأخيرة أربع مرات منذ عام ٢٠١٠، في حل مجالس إدارة كل من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، جمعية المعلمين البحرينية، جمعية الأطباء البحرينية وجمعية المحامين البحرينية.

كما يجرم القانون البحريني العديد من أشكال التعبير السياسي، بما فيها أنواع من التعبير تعتبر في المملكة المتحدة ضمن حقوق الإنسان والحقوق المدنية. على سبيل المثال، «إهانة» الملك أو «التحريض» على التظاهر أو «نشر أخبار كاذبة»¹⁵ - الأخيرة عادة ما يتم ترجمتها لتعني انتقاد الحكومة، الملك، القوات الأمنية أو القضاء - كلها أمور غير قانونية في البحرين.

منذ إنتفاضة ٢٠١١، تم تشديد القيود على التعبير السياسي. وسط تصاعد العنف السياسي والمخاوف من الإرهاب المرتبطة به، إقتنصت السلطات الفرصة لتضييق الخناق على العديد من أنواع التعبير السياسي، ويشجعها في ذلك مؤيديها الأساسيين، والذين يتكونون إلى حد كبير من الأثرياء والسنة. فقد دعى البرلمان الموالي للحكومة (والذي كما ذكر سابقاً، تمت مقاطعته من الجماعات المعارضة منذ ٢٠١١) إلى تدابير «لمكافحة الإرهاب» جديدة والتي زادت بشكل كبير صلاحيات القوات الأمنية؛ وفي الوقت نفسه أقدم البرلمان على خطوة نادرة بتقليل صلاحيات الملك - تحديداً حريته في العفو عن «الإرهابيين». وفي فبراير ٢٠١٤ تمت زيادة عقوبة «أي شخص يقوم بإهانة ملك مملكة البحرين أو العلم أو رمزها الوطني علناً» بالنسبة إلى سبع سنوات. إن هذه القوانين التي تُصاغ بطريقة غامضة هي سمة نموذجية للدول الاستبدادية حيث تسمح للسلطات بإلقاء شبكة واسعة على المخالفين المحتملين. فعلى سبيل المثال، نقلت وكالة الأسوسيتيد برس في مايو ٢٠١٣ أن مواطناً بحرينياً قد حُكم عليه بالسجن لثلاثة أشهر لأنه لف العلم البحريني على شاحنته خلال مظاهرة في ٢٠١١، والتي إدعت النيابة العامة بأنها «إهانة» للعلم، كما حُكم على عدة شباب أيضاً بالسجن لعدد من السنوات بسبب تغريدات على موقع تويتر أُعتبرت مهينة للملك.

لقد صرحت السلطات مراراً بأنه في حالة موافقة الجمعيات السياسية المعترف بها رسمياً من قبل الدولة على حل للأزمة الحالية - حل يوفر تقاسم السلطة بين العديد من الفصائل المتنافسة - فإن الحكومة سوف تطبقه. ولكن جماعات المعارضة في البحرين قالت بأن هذا التصريح مخادع، لأسباب ليس أقلها الحدود التي فرضتها الحكومة على ما هو «مقبول» كخطاب سياسي أو معارضة. وهناك إدعاءات متكررة بإنهاكات وتعذيب واسع للناشطين (هذه الإدعاءات موجهة من جهات تشمل، ولكن لا تقتصر على، الوفاق، جمعية البحرين لحقوق الإنسان، مركز البحرين لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش). في يونيو ٢٠١٤، قامت الحكومة بحل مجلس بلدي العاصمة المنتخب، وهو جهاز أنشئ في عشرينات القرن الماضي في أول انتخابات محلية تُقام في الخليج، على أساس أن السياسية «حرفت» مساره؛ وتجدر الإشارة إلى أن أكثر أعضاء هذا المجلس كانوا ينتمون للمعارضة. وفي يوليو ٢٠١٤ طُلب من الدبلوماسي الأمريكي توم مالينوسكي مغادرة المنامة بعد لقائه بالوفاق.¹⁶

وأخيراً، قامت وزارة العدل أيضاً في يوليو ٢٠١٤ بحل المجلس العلماني الشيعي (وهو مجلس أنشئ منذ زمن طويل يضم كبار رجال الدين) على أساس أنه يخدم أغراض «طائفية» و«سياسية». هذا وواصلت الوزارة تحركها برفع قضية لتعليق الوفاق بزعم مخالفة مبادئ «الديمقراطية» و«الشفافية»، بالإضافة إلى جماعة المعارضة الأصغر العابرة للطوائف، وعد، بسبب عدم تغييرها لأمينها العام، إبراهيم شريف، وهو أحد السنة القلائل الذين تم سجنهم لدوره في احتجاجات ٢٠١١. (في وقت كتابة ورقة البحث هذه، كانت القضايا

¹¹ خلف، ع، «السياسة المثيرة للجدل في البحرين»، على الرابط: <http://www.org.uib.no/smi/pao/khalaf.html>

¹² أحمد، ع، «السياسة تعيق حركة البحرين العمالية»، على الرابط: <http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2014/01/bahrain-labor-movement-weak-politics.html>

¹³ حسب هيومن رايتس ووتش، «الحكومة تستوي وتحتل - بشكل أو بآخر كيفما تشاء - مؤسسات ينقد قادتها المسئولين الحكوميين والسياسات الحكومية» - أنظر «مدخل، قيد، تحكّم: القيود على حرية تكوين الجمعيات في البحرين»، ٢٣ يونيو ٢٠١٣، على الرابط: <http://www.hrw.org/reports/2013/06/20/interfere-restrict-control>

¹⁴ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير البحرين لحقوق الإنسان ٢٠١٣، على الرابط: <http://www.state.gov/documents/organization/220560.pdf>

¹⁵ المادة ١٦٨ من قانون العقوبات.

¹⁶ السبب القانوني الذي أعطى لطرده مالينوسكي كان أن البحرين قد أصدرت قانون ينص على أن الجمعيات السياسية البحرينية مسموح لها بمقابلة المسئولين في الحكومات الأجنبية فقط في حضور ممثل عن وزارة الخارجية البحرينية.

المرفوعة لا تزال معلقة.

جهود القواعد الشعبية لتجاوز الإنقسام الطائفي

في يناير ٢٠١٢ قامت مجموعة من أكثر من ٢٠٠ مواطن بحريني، يقودها بشكل رئيسي علمانيون ويساريون مخضرمون يعملون مع شباب بحرينيين، بإطلاق مبادرة من المجتمع المدني تحت عنوان «اللقاء الوطني» في محاولة لإيجاد توافق بين الجماعات السياسية البحرينية وذلك للوصول في نهاية المطاف إلى «تأمين إتفاق وطني، لتوحيد مختلف الفصائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البحرين».^{٣٧} لقد سعوا لإيجاد طريق لحل الأزمة السياسية على المستوى المحلي بدون تدخل خارجي، مشيرين للإنقسامات في المجتمع المدني البحريني وصعود الآراء المتطرفة، وكانت فكرتهم تقوم على إعداد قائمة بالمطالب المشتركة عبر الحوار مع الجمعيات السياسية المعارضة والمالية؛ ومن ثم يتم تقديم هذه القائمة للحكومة لكي يتم استخدامها كأساس للإصلاح السياسي والمصالحة الاجتماعية.

المؤسسون التسعة عشر لتلك المبادرة شملوا: علي فخرو، وهو وزير سابق للصحة من خلفية سياسية تنتمي للقوميين العرب وأحد أفراد عائلة سنية تجارية رائدة، وقد ترأس الاجتماع الأول؛ يسارين مخضرمين مثل علي ربيعة، وهو نائب عن كتلة الشعب في أول برلمان في البحرين؛ وأعضاء سابقين في الهيئة التنفيذية العليا (جاسم مراد) والجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج؛ وأعضاء في الجمعيات السياسية اليسارية والوطنية الحالية مثل رضي الموسوي من وعد وحسن مدن من المنبر التقدمي؛ وعضو غرفة تجارة وصناعة البحرين، جميل العلوي؛ وصحفي من أقدم جريدة في البلاد، أخبار الخليج، والتي يُنظر عموماً لرئيس تحريرها على أنه قريب من رئيس الوزراء. ولقد انتخب المشاركون المقارِبون للثمتين خلال اجتماعاتهم في نادي قومي عربي تقليدياً، وهو نادي العروبة، لجنة قوية مكونة من ٢٠ شخص تم اختيارهم من خلفيات سياسية ودينية متعددة، ليقوموا بدور المحاورين مع جمعيات البحرين السياسية العديدة.

على مدار عدة أشهر، إجتمعت اللجنة بشكل متكرر مع جمعيات البلد السياسية لتطلب منهم تحديد المطالب الرئيسية والمشاركة في حوار مشترك مع الجماعات الأخرى. ولكن المبادرة لم تتطور لحوار مكتمل، بشكل رئيسي لأن قادة الجمعيات السياسية المالية - كما دُكر سابقاً - رفضوا الدخول في حوار مع المعارضة طالما تواصل العنف في الشارع. وتواصل اللجنة الاجتماع دورياً وتناقش سبل محاربة الطائفية.

أيضاً في ٢٠١٢، قامت مجموعة من الشباب البحرينيين بإقامة مناظرة سياسية عامة نادرة تحت عنوان «نقاش البحرين» في نادي الخريجين بالعاصمة، كان الهدف منها مناقشة أزمة البلاد السياسية في منتدى عام، وقد تم بث النقاش مباشرة عبر الإنترنت؛ وقال المنظمون أن التذاكر الخمسين للحدث قد نفذت في أقل من ١٠ دقائق. لقد أشاد البحرينيون على امتداد الطيف السياسي بالمناظرة كمثال نادر لحوار المجتمع المدني، ولكن لم تكرر التجربة منذ ذلك الوقت. في وصفه للجهود التي بُذلت لإقامة مناظرة مشابهة بين الطلبة في جامعة البحرين في السنة التالية، قال أحد المنظمين للمؤلفين بأن «الناس لم تكن مهتمة.. لم يكونوا مستعدين لمواجهة الضغط المحتمل».^{٣٨} وقامت مبادرة أخرى من شباب المجتمع المدني تحت عنوان المؤسسة البحرينية للمصالحة والحوار المدني، والتي يترأسها سهيل القصبيني، بتنظيم «اجتماعات عشاء حوارية» تهدف لزيادة التفاهم بين الجماعات الاجتماعية العديدة، كما قامت أيضاً بعقد محادثات عن المصالحة مع العديد من الأفراد.

وجهات نظر الشباب البحريني

يشكل الشباب الأغلبية من سكان البحرين حيث أن ثلثا المواطنين هم ما دون الثلاثين.^{٣٩} لقد كان الشباب هم القوة المحركة خلف إنتفاضة ٢٠١١، والشباب هم من يواصل بشكل رئيسي الاشتباك مع الشرطة على نحو منظم. كما هو الحال في أماكن أخرى، هناك تنوع سياسي وإجتماعي بين الشباب البحريني، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم مجموعة واحدة متجانسة.

تم استخلاص المعلومات في هذا القسم من ورقة البحث من سلسلة من المناقشات مع شباب بحريني على امتداد الطيف السياسي، والتي جرت تحت قانون تشاتام هاوس وضمت ما بين ١٠ و٣٠ شخص في المرة. بعض هؤلاء الشباب عرفوا بأنفسهم على أنهم مع المعارضة، آخرون على أنهم مع الحكومة، والبقية على أنهم في مكان ما بين الإثنين فيما يخص المشكلة عن الأزمة الممتدة، ونقاط الخلاف الرئيسية بين الجماعات السياسية المتعددة والطرق الممكنة للخروج من حالة الجمود. برهنت الاجتماعات على وجود رغبة للتناظر بين عدد من المشاركين الذين كانوا في السابق مشككين ورافضين لعمليات الحوار الرسمي، كما أظهرت أنه لديهم رغبة، إن كان ممكناً، للوصول لشئ من الفهم المشترك حول القضايا الخلافية. إضافة لهذا، فقد أجرى المؤلفان عشرات المقابلات الشخصية مع الناشطين الشباب في المجتمع المدني، والسياسية والحكومة منذ ٢٠١١.

هناك إنقسامات حادة بين الشباب البحريني حول قضايا مثل شرعية الملكية والقيادة السياسية للبلاد، وعلى من هو المسئول الأساسي عن الأزمة السياسية، وحول العنف السياسي (أنظر للأسفل مزيد من التفاصيل). ولكن الموضوع المتكرر هو توقعاتهم بأنه يجب أن يكون لهم دور أكبر في كيفية إدارة البلاد. بغض النظر عن تعريفهم بأنفسهم كناشطين معارضين، أو موالين للحكومة أو كونهم لا هذا أو ذاك، فإن هؤلاء الشباب قد عبروا عن قناعتهم بأن السياسة سوف تتغير وأنه سيكون هناك قدر أكبر من التمكين الشعبي خلال فترة حياتهم. كيف سيحدث هذا التغيير كان مصدر خلاف كبير. ولكن الرغبة التي ظهرت بوضوح لتحول طويل الأمد نحو هذا التمكين كانت مدهشة، خصوصاً إذا ما أخذنا في

^{٣٧} المعلومات في هذه الفقرة والتي تليها مأخوذة بشكل كبير من الأرشيف الخاص للدكتور علي فخرو، أحد مؤسسي هذه المبادرة.

^{٣٨} مقابلة أجراها المؤلفان عبر برنامج المحادثة سكايب، أغسطس ٢٠١٤.

^{٣٩} اعتباراً من ٢٠١١ (وهي آخر سنة تتوفر فيها تفاصيل التركيبة السكانية). كان هناك ٢٤٣,٧١٣ مواطناً بحرينياً تحت سن ٢٠ سنة و ٣٥٠,١٢٥ مواطناً بحرينياً تحت سن ٣٠ سنة من مجموع مواطنين يبلغ ٥٨٤,٦٨٨ - أنظر الجهاز المركزي للمعلومات،

المُلخصات الإحصائية ٢٠١١، الباب الثالث، على الرابط: <http://www.cio.gov.bh>

الاعتبار أن موارد البلد النفطية المحدودة غير كافية لإستدامة المستوى الحالي من المنافع الاقتصادية لشعب ينمو عددياً ويحصل على مستوى أعلى من التعليم.

بغض النظر عن تعريفهم بأنفسهم كناشطين معارضين، أو موالين للحكومة أو كونهم لا هذا أو ذاك، فإن هؤلاء الشباب قد عبروا عن قناعتهم بأن السياسة سوف تتغير وأنه سيكون هناك قدر أكبر من التمكين الشعبي خلال فترة حياتهم.

إن الشباب المتعاطف مع المعارضة بصورة عامة يعبر عن رغبة جوهرية في إعادة توزيع السلطة بشكل يتجاوز مطلب أن تشرك الحكومة المعارضة الرسمية الحالية، والتي تقودها الوفاق، في السلطة. بل هي بالأحرى رغبة في نقلة في الطريقة التي تُدار بها السلطة السياسية، بغض النظر عن يدبر هذه السلطة. هذا يمكن رؤيته على سبيل المثال في الحماس لمفاهيم حقوق الإنسان. إلى حد ما، واعتماداً على ما إذا كان الناس يظنون أن الإصلاح هو سيناريو محتمل، فإن الجدل حول شرعية الملكية أو الرغبة في جمهورية هي مسألة ثانوية. على سبيل المثال، فقد علق ناشط في الوفاق بقوله «نريد إصلاحاً، نحن نفهم جغرافية هذه المنطقة»، وهو ما قصد به أن الأنظمة الملكية ستمثل القاعدة في منطقة الخليج؛ بينما سئل ناشط جمهوري عما إذا كان هذا النوع من التغيير ممكناً في الخليج، فرد قائلاً «الثورة أمر غير مرجح، ولكن الإصلاح غير مرجح بشكل أكبر». إن المنبر المفتوح الذي وفرته مظاهرات البحرين في ٢٠١١ والمناظرات المتواصلة في البلد على مواقع التواصل الإجتماعي تشير بأن المعارضين من الجيل الأصغر سناً لديهم طريقة أقل هرمية في التفكير بالمقارنة مع كبار السن. فهم يفترضون حرية الانتقاد ويختلفون مع قادة المعارضة والمجتمع ورجال الدين، حيث يتعرض بعضهم للسخرية بشكل لاذع وفكاهي على موقع تويتر - وهو تغير ثقافي هام بالمقارنة مع وضع أكثر مراعاة في الماضي.

ويبدو أن هؤلاء الذين يُعرفون أنفسهم بصورة عامة على أنهم مع المعارضة يشكلون الأغلبية في البحرين، وهو ما يساعد على تفسير السبب وراء التلاعب في حدود الدوائر الانتخابية وإبقاء البرلمان ضعيفاً. ولكن هناك قسم كبير من الشباب يعرفون بأنفسهم «كمؤيدين للحكومة» أو «موالين». وهذا ليس دائماً بسبب أنهم راضون تماماً عن السلطات ولكن قد يكون بسبب أن شكوكهم في المعارضة تفوق شكوكهم حيال الحكومة. ومن ضمن المخاوف التي يعبرون عنها أن تمكين السكان الشيعة سيؤدي إلى تقوية الإسلاميين ورجال الدين، بينما مؤيدو الحكومة ذو التعليم العالي والمنتمون لعوائل النخبة (خصوصاً وليس حصراً المنتمون للعوائل السنية) يكرهون المخاوف التقليدية للنخب المتعلمة من تمكين الناس الأقل ثراء وتعليماً. على الرغم من ذلك، فإنهم يميلون للقول بأن «الجميع يريد التغيير والإصلاح»؛ وهم مهتمون بالأخص بالفساد، والقضايا الاقتصادية مثل النقص في الإسكان وضعف سيادة القانون، ولكنهم أكثر ثقة من المعارضين بأن الملكية تستطيع تحقيق هذا، أو أنهم أكثر نفوراً من التغيير السياسي.

بعض الشباب الذين بدأ تسييسهم عبر معارضة إحتجاجات ٢٠١١، قد أصبحوا أكثر إستعداداً لانتقاد الحكومة. وقد انضج هذا، على سبيل المثال، في الرد على اعتقال يعقوب السليس في أغسطس ٢٠١٤، وهو قائد شبلي بارز وهو من أسس جمعية سياسية شبابية إصلاحية (أغلبها من السنة)، إئتلاف شباب الفاتح، وقد تم اعتقاله بناءً على إتهامات «إهانة الجيش» في تغريدة على موقع تويتر ادعى فيها بأن الجيش أمر بالتصويت بشكل معين في الانتخابات البرلمانية. وكان اعتقاله منذراً بالخطر بالنسبة لجمهور كان على النقيض غير مهتم، أو حتى مؤيداً، لإعتقال الناشطين المعارضين بسبب تعليقات على موقع تويتر. إن طيفاً عريض من المؤيدين في العادة للحكومة قد غردوا على موقع تويتر معبرين عن دعمهم ليعقوب سليس وعن إنتقاداتهم للحكومة، بينما قامت منظمة غير حكومية موالية للحكومة، مواطني البحرين، بالتصريح بأنه يجب احترام حرية التعبير. في وسط الحدث، أطلق سراح يعقوب سليس في غضون يومين وقد غرد على موقع تويتر شاكراً وزارة الداخلية والتي كان لها الأثر الفوري في تخفيف الضغط.

وجهات نظر الشباب: مجالات التوافق

إن المناقشات والمقابلات التي عقدها تشاتام هاوس مع الشباب البحريني تشير إلى وجود توافق واسع بين شباب البلاد على المبادئ التالية من بين أمور أخرى:

- إن للبحرين هوية وثقافة متميزة عن هويات وثقافات البلدان المجاورة وأن نموذجها السياسي يحتاج أن يكون مختلفاً عن النماذج السياسية في السعودية وإيران والتي لديها مجتمعات وعادات مختلفة. «أريد أن أحل مشاكلي داخلياً وباستقلالية - وليس في طهران أو الرياض»، كما قال أحد المشاركين في النقاشات.^{٢٠} علق بعض الشباب قائلين بأن الهوية الوطنية يجب تقويتها وجعلها أكثر شمولية لمحاربة الطائفية. العديد منهم عبروا عن وجهة النظر بأنه في الوقت الذي يجب أن يكون التنازل السياسي مبني على تقاسم السلطة، فإن هذا يجب ألا يكون مبني على الخطوط الطائفية، والتي سوف يكون لها الأثر الوحيد في زيادة التخندق في الإنقسامات الاجتماعية التي إزدادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. بعضهم نقلوا عن والديهم بأنهم لا يستطيعون تذكر أن العداء الطائفي كان بهذه الحدة كما هو الآن. إن الجدالات بشأن ما إن كانت المشكلة الرئيسية في البحرين سياسية (تستدعي إصلاحات سياسية) أم طائفية (تستدعي المصالحة الاجتماعية) قد أدت في النهاية لاتفاق بأن المشكلتين كلتاها تحتاجان للمعالجة وأن كلا منهما لا يلغي وجود الأخرى.
- إن معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن خلف الإنقسامات الاجتماعية هي شيء أساسي. سلط العديد من الاقتصاديين الشباب قد الضوء على عدم تكافؤ الفرص في التوظيف والمرتبات والبعثات الدراسية والإسكان، إضافة للتوزيع غير المتكافئ للمنافع من النمو الاقتصادي الذي سبق إنتفاضة ٢٠١١. في الوقت الذي لدى الشيعة مظام محددة عن التمييز (مثل الإقصاء من الأجهزة الأمنية) فإنهم أيضاً يشيرون إلى المشكلة الأوسع في أن النجاح الاقتصادي مرتبط بالمحابة والعلاقات السياسية. «يجب أن يتم العمل بشكل أكثر لتحسين فرص الانتقال بين الطبقات الاجتماعية Social Mobility، والتي هي مهملة في بلدنا. أنا حتى لم أسمع بهذا المصطلح من قبل حتى سافرت للخارج من أجل الدراسة»، حسب ما قال أحد المشاركين.^{٢١} إن من الطبيعي أن يكون الشباب قلقين في بداية حياتهم العملية وخصوصاً

^{٢٠} اجتماع عن البحرين، تم تنظيمه في أغسطس ٢٠١٣ من قبل ما وراء الحدود إسكتلندا، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتشاتام هاوس وما وراء الصراع.

^{٢١} اجتماع، مايو ٢٠١٢.

بشأن التوقعات الاقتصادية بعيدة المدى، لأسباب ليس أقلها اعتماد البلاد على النفط وحقيقة أن لديها أحد أعلى نسب النمو السكاني حول العالم. «إن جيلنا هو الذي سيحدد ما إذا كان الانتقال لاقتصاد ما بعد النفط ناجحاً»، حسب ما قال أحد المشاركين.^{٣٢} ولكن هذه القضايا يتم إهمالها من قبل القيادة السياسية للبلاد، والتي تركز على «ألعاب غالب أو مغلوب» قصيرة المدى. إن آفاق التطور الوظيفي معتممة أكثر مما ينبغي، والكثير من الشباب المتعلمين - خصوصاً من الخلفيات المعارضة ومن العوائل الشيعية - يسعون للهجرة للخارج.^{٣٣} إن التنمية طويلة الأمد في البلد تتعرض للخطر الشديد من الإهمال. في الوقت نفسه، فإن بعض الشباب متفائل بأن القادة الشباب يستطيعون أخذ منهجية بناءة بشكل أكثر وطويلة الأجل وربما يتجاوزون لعبة الغالب أو المغلوب التقليدية في الإنقسامات الطائفية والسياسية.

• يوجد لدى البحرين عدد من البيانات لمبادئ سياسية يمكن أن تساعد على توفير الأساس لتسوية سياسية، بغض النظر عن الخلاف حول دستور ٢٠٠٢.^{٣٤} هذه البيانات تشمل:

- «ميثاق العمل الوطني» الذي أصدره الملك عند وصوله لسدة الحكم، والذي صدق عليه في إستفتاء شعبي، يعد مملكية دستورية؛
- «المبادئ السبع» التي وافق ولي العهد على مناقشتها في ٢٠١١ - وبالتحديد، برلمان كامل الصلاحيات، حكومة تمثل إرادة الشعب، دوائر انتخابية «عادلة»، مناقشة سياسة التجنيس، محاربة الفساد، حماية الأملاك العامة ومعالجة التوتر الطائفي؛ إضافة إلى
- توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق حول حقوق الإنسان.

• أن معارضة الشباب لا يمكن إنهاؤها عن طريق صفقة نخبوية بين الفصائل السياسية. إن صفقة كهذه كانت محط تركيز جهود الحوار الرسمي حتى تاريخه. مع وجود درجة عالية من الإحباط بين الشباب البحريني من القيادات الحالية لمختلف الفصائل السياسية، ممزوجة بإحساس أن الشباب إذا لم يُثقلوا في الحوارات السياسية الرسمية، سيواصل الشباب تنظيم المظاهرات وسيواصلون الإنخراط في النشاط السياسي. لا يجب النظر ببساطة للمشهد السياسي في البحرين على أنه يتكون من إثنان أو ثلاثة معسكرات سياسية متجانسة، ولكن الإمكانية متواجدة لبناء إتلافات عابرة للحواسر لدعم قضايا معينة ذات علاقة بالإصلاح. في الوقت نفسه، لا يوجد هناك تمثيل الليبراليين والعلمانيين في كل من جيل الشباب وكبار السن.

• يُنظر إلى الحكومات الغربية^{٣٥} على أنها جهات فاعلة قوية ذات تأثير على السلطات. بين الشباب يوجد حالة من الشك تجاه نوايا الغرب بينما يأمل البعض أن تقوم الدول الغربية بمساهمات ملموسة نحو، من بين أمور أخرى، الدفع بالإصلاحات، بناء القدرات ومواصلة الضمانات الأمنية، غير أنهم لا يرون هذه الدول بالضرورة على أنها النموذج الذي يطمحون إليه. وهم أيضاً لا يعتبرون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مراقبين حميدين؛ تأكيداً على هذا، فهم يعون كلاً من الماضي الاستعماري للمملكة المتحدة وفرنسا والمصالح التجارية الحديثة لكل من الدول الثلاث. بل أن هناك دهشة من مواصلة القوى الغربية إعطاء أولوية للتعاون الدفاعي-العسكري التجاري في علاقاتها مع الخليج. «إثنا عشر طيارة تايفون هي لعب لا حاجة لنا بها»، كما قال أحد المشاركين، مشيراً كمثال لجهود حكومة المملكة المتحدة في بيع طائرات عسكرية للبحرين.^{٣٦} في أحد الاجتماعات، ذُكرت كثيراً تغريدة متهورة نُشرت مؤخراً على موقع تويتر لسفير بريطاني سابق، السير كريستوفر مير، أشارت إلى أن حماية الوظائف البريطانية أهم من حماية حقوق الإنسان في البحرين؛^{٣٧} إن التركيز على هذا التعليق يوضح إلى أي درجة يراقب الشباب البحريني المناقشات الغربية حول بلادهم وكثيراً ما يستخلصون منها استنتاجات متشائمة. إضافة، فإن هناك انتقادات واسعة النطاق «للرغم في الكلام» عن حقوق الإنسان من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبالأخص، مديح المملكة المتحدة للإصلاحات المؤسسية مثل تدريب الشرطة وموظفي وزارة الداخلية والتي يعتقد الكثير من الشباب أنها لن تُترجم إلى تغييرات ملموسة على الأرض. بل أن بعض المشاركين يتصور أن القوى الإقليمية والدولية تمنح حل الأزمة وهم لهذا السبب يدعون الأطراف المحلية للتركيز على القضايا المحلية.

..... ومجالات الخلاف

إن القضايا الرئيسية التي قسّمت المشاركين في النقاشات والمقابلات التي أجراها تشاتام هاوس كانت كالتالي:

- شرعية النظام السياسي الحالي. في التسعينات كان للمعارضة مطلب مركزي واحد - بالتحديد، إعادة العمل بالبرلمان. لقد تصاعدت المطالب اليوم وأصبحت أكثر تنوعاً. فبعض المعارضين يطالبون بإنهاء الملكية، معتبرينها غير شرعية وغير قابلة للإصلاح، بينما يرى الكثيرون غيرهم بأن الإصلاح هو خيار أكثر واقعية. إن الشباب المؤيدين للحكومة، والذين من المحتمل أن يشكلوا أقلية كبيرة وسط إجمالي السكان الشباب، يصفونه بالموقف الخائن؛ والعديد منهم يرون أن الملك يرمز للأمة نفسها. على الرغم من هذا، فإن إمكانية التناظر حول شرعية الملكية لم تعد من المحظورات السياسية؛ فالشباب اليوم قد اطلع على هذا الجدول بطريقة قد لم يعهدها أبائهم قط.
- آفاق الديمقراطية. إن الشباب الساعين للديمقراطية يرونها كحق أساسي معترف به دولياً - وليس أمراً خاضعاً للتفاوض وآخرون يخشون من عواقبها. وهناك قضية ذات

^{٣٢} اجتماع لما وراء الحدود إسكتلندا.

^{٣٣} اجتماع عن «البحرين: وجهات نظر الشباب عن المستقبل»، تشاتام هاوس، يونيو ٢٠١٢.

^{٣٤} اجتماع عن «البحرين: وجهات نظر الشباب عن المستقبل»، تشاتام هاوس، يونيو ٢٠١٢.

^{٣٥} إن النقاشات حول «الغرب» تركز عادة على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ وأحياناً تُضاف فرنسا أيضاً. أو تصريحات هيئات الإتحاد الأوربي. هناك وعي أو اهتمام أقل بسياسات القوى الأوربية الأخرى، والتي يُنظر لها عموماً كجهات أقل أهمية، باستثناء بعض الوعي عن تصريحات الحكومات الإسكندنافية الداعمة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

^{٣٦} قازمر، ب. «بريطانيا سوف تبيع للبحرين طائرات تايفون، على الرغم من سجل حقوق الإنسان»، الديلي تيليغراف، ٩ أغسطس ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/industry/defence/10233673/Britain-to-sell-Typhoon-jets-to-Bahrain-despite-human-rights-record.html>

^{٣٧} مير سي، @SirSocks، ٩ أغسطس ٢٠١٣.

صلة تتعلق بدور الدين في السياسة والمجتمع: كان هناك الكثير من النقاش بين المشاركين حول معارضة الوفاق لتنظيم قانون الأسرة والذي سوف يحد من الصلاحيات التقليدية لرجال الدين، الأمر الذي نزعته الشابات خصوصاً لانتقاده. ويخشى مؤيدو الحكومة من أن تكون دعوات المعارضة «لديمقراطية» بغرض إخفاء أجندة إسلامية أكثر راديكالية، على الرغم من أنه تم ذكر أن إنقسام الإسلاميين والعلمانيين عابر لخطوط المعارضة وتأييد الحكومة وأُسنة مقابل الشيعة.

• ما حدث في ٢٠١١. إن الآراء حول هذه القضية لا زالت منقسمة بشكل عميق. ولكن مع هذا الوقت، فإن أغلبية البحرينيين يعرفون السرديات المتعارضة ولم يعودوا مصدومين بها كما كانوا سابقاً. لقد جادل المشاركون بأنه في الماضي، كانت المناظرات سيئة بشكل خاص على مواقع التواصل الاجتماعي لأن العديد من الناس لم يصادفوا اعتقادات متعارضة من قبل ولم يكونوا يظنون بأنه من الممكن أن يحمل ناس آراء من هذا النوع.^{٣٨} ورأى المشاركون أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت مفيدة، لحد معين، في توفير وجهات النظر البديلة، لكنهم عبروا عن بعض الإحباط من قصور هذا النوع من الاتصال وميلها لتيسير وتشجيع البذاءات وإجتزاء الأحاديث، وبعضهم توقف عن استخدام تويتر لهذا السبب.

• *استعمال العنف من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية.* الكثير من المشاركين عبروا عن إحباط شديد من التقارير المتواصلة للإنتهاكات والتعذيب الممارس من قبل السلطات، مما فيها الاعتقالات والإنتهاكات المعلنة للأطفال في الحجز (إن هذه الحالات تم النشر عنها من قبل العديد من جماعات حقوق الإنسان وعادة ما يُسمع عنها مباشرة في الأحاديث مع أقارب الأطفال أو المنتهين لمجتمعهم المحلية). إن هذا النوع من الإنتهاكات المعلن عنها تعطي الانطباع بأن الحكومة غير مهتمة بإجراء حوار حقيقي أو تقارب مع المعارضة. «كيف يمكن لي أن أثق [في الحكومة] في الوقت الذي يستمر فيه التعذيب؟»، كان سؤال أحد المشاركين. هناك غضب من أن توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بتوجيه تهم جنائية ضد مرتكبي جرائم التعذيب تبقى غير مطبقة على نحو كبير.

ولكن في الوقت نفسه فقد عبر بعض المشاركين عن مخاوفهم من أنشطة المعارضة التي تهدد المواطنين عموماً، مثل إغلاق الشوارع العامة عن طريق حرق الإطارات. في هذا الصدد لا يتعاطف جميع الشباب مع الإحتجاجات الشبابية، مع وجود مؤيدي الحكومة ضمنهم الذين عادة ما يدعون بأنه يتم استفزاز الشرطة بشكل متعمد: «إن وزارة الداخلية لا تعرف ما الذي يمكن عمله غير استعمال الغازات المسيلة للدموع». إضافة، فإن العنف من أقلية من النشطاء المعارضين أخذ في التصاعد.

بعض المشاركين تجادلوا بخصوص المقارنة بين الإدعاءات باستمرار التعذيب من قبل الدولة وحرق الإطارات، وهذا بدوره أدى إلى نقاش أوسع حول شرعية استخدام القوة. على سبيل المثال، في حين أن البعض رأى أن استعمال الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين كأسلوب شائع مقبول وغير قاتل، رأى آخرون أن إساءة استعمال هذه الغازات - بعض التقارير أشارت إلى أن رجال الشرطة يلقون بقنابل الغاز داخل منازل الناس - يمثل دليلاً آخر بأن الحكومة تحاول أن تفوز في الجهتين عندما يتعلق الأمر باستعمال العنف: في حين الذي تدعو فيه المعارضة لإدانة كل أنواع العنف ضد الدولة، فإنها تنتهك إحتكارها لشرعية استخدام العنف في منطقتها.^{٣٩} وجهة النظر هذه تم ذكرها بشكل أكثر قوة من قبل مشاركين آخرين: «ما يؤدي للعنف هو قمع المتظاهرين السلميين. عندما تعتدي على المتظاهرين، فإن العنف سيؤدي إلى العنف.» ما الذي يشكل عنفاً ومن هو المسئول عنه عادة ما يؤدي إلى طريق جدي مسدود وقد مثل عائلاً رئيسياً في جهود الحوار على مستوى النخبة.

ومع ذلك يوجد شيء من الأضحية المشتركة حول هذه القضية. خلال مناقشة وحدت أناس ذي آراء متعارضة بشدة حول المظاهرات،^{٤٠} كان هناك اتفاق حول أن الكثير من الناس يعانون كنتيجة للإشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، وأن الغازات المسيلة للدموع يتم استعمالها بشكل مفرط وأن الأطفال وكبار السن يجب حمايتهم بشكل أفضل من العنف. وأشار بعض المشاركين إلى أن الشرطة المجتمعية، وتوظيف رجال شرطة محليين (بما فيهم الشيعة) والتواصل بشكل أفضل قد يساعد على تهدئة المصادمات، فيما أكد آخرون على أن التظاهرات تعكس النقص في المنتديات الفعالة وذات المصداقية للحوار السياسي والتفاوض.

وجهات نظر الشباب حول جهود الحوار الرسمية وما يتعداها

يرى المهتمون بمراقبة الأحداث، وخصوصاً الشباب البحريني أن الجهود الرسمية في الحوار والتي ذُكرت في الأعلى، أقرب ما تكون للغزوات في المسرح السياسي عن كونها محاولات صادقة لبناء التوافق. «شخصياً، لا أعتقد أنه يوجد حوار، ولكن هو إجراء ملء فراغ سياسي»، كما قال أحد المشاركين خلال مناقشة جرت في مايو ٢٠١٣ وشارك فيها شباب بحرينيين في الخليج. نفس الشخص واصل بالقول أن ما يُراد بالحوار كان «بالأكثر للرأي العام الدولي عن الرأي العام البحريني. فهو لا يضم اللاعبين الأساسيين، بما فيهم المتشددون في الحكومة والمعارضة، ولكن فقط بعض العناصر من هنا وهناك. الخطر [حينها] أننا نضر بفكرة الحوار نفسها».

آخرون جادلوا بما بدأ أنه الطبيعة الفارغة لنقاشات الحوار، والتي رأوها ترمز إلى عمق عدم الثقة بين الحكومة والمعارضة:

لا نرى أي شيء من هذا [المناظرة]. هم لا يتطرقون للنقاط الحقيقية، فقط القواعد. حتى الاتفاق على الأجندة سيرحز بعض التقدم. ولكن كل طرف لا يثق في الآخر. إن الخبرة السابقة للمعارضة كانت موافقة الحكومة على شيء ومن ثم تقوم الحكومة بعمل شيء آخر. الحكومة لا تزال تظن أن إيران تقوم بتوجيه المعارضة من الخارج. إن عدم الثقة يعني بأنهم يحتاجون لتدريس أصغر التفاصيل.

إن محاولة تصوير المعارضين على أنهم عملاء يعملون على تطبيق مؤامرة إيرانية شيطانية لا زال يرن صداها بقوة عند مؤيدي الحكومة، وأن «الخطر الإيراني» يُستخدم أحياناً

^{٣٨} ورشة عمل حول «التجربة السياسية البرلمانية في مجلس التعاون الخليجي»، الكويت، مايو ٢٠١٢.

^{٣٩} انظر كارلستروم ج. «في مملكة الغازات المسيلة للدموع»، ١٣ أبريل ٢٠١٢، على الرابط: <http://www.merip.org/mero/mero041312>

^{٤٠} اجتماع عن «البحرين: وجهات نظر الشباب حول المستقبل»، تشاتام هاوس، يونيو ٢٠١٢.

كأداة للمحافظة على الوضع الحالي ولتبرير المزيد من القمع لشخصيات المعارضة. على نفس المنوال، فإن جماعات المعارضة، كالوفاق، قد عانت في محاولتها تجنب حنق الناشطين الشباب المعتدلين والمتحمسين للوصول إلى حل للأزمة التي طال أمدها. «على المعارضة أن تكون مرنة أكثر. سوف يكون هناك دائماً نوع من التسوية في النهاية. كما هو الحال حول موضوع الإستفتاء، يمكن أخذ التعديلات الدستورية للنواب إذا كان هناك برلمان جديد بدوائر انتخابية جديدة»، كما ذكر أحد المشاركين، والذي واصل مجدداً بأن البرلمان سيكون أفضل منتدى لحل نزاعات البحرين السياسية إذا تم إصلاح هذه المؤسسة لتصبح أكثر تمثيلاً. المنتقدين لمقاطعة المعارضة للبرلمان قد جادلوا بأن المعارضين يجب أن يعملوا المزيد لاستعمال الأدوات المتاحة ضمن النظام، بينما يجادل مؤيدو المقاطعة بأن المشاركة ستعطي شرعية ظاهرية لمؤسسات غير قادرة على تحقيق تغيير ذا معنى.

إن النقاشات مع طيف واسع من الشباب البحريني أشارت إلى أن التركيز بشكل مفرد على المفاوضات بين الحكومة والوفاق هو مُضلل في نهاية المطاف حيث أنه يغفل وجود وأهمية جماعات تؤمن بأن النخب السياسية - الحكومة والمعارضة على حد سواء - لا تعبر عن وجهة نظرهم أو تعالج مشاكلهم. هناك حاجة لعملية أكثر شمولية - واحدة تأخذ في الاعتبار أهمية الدور الذي تلعبه جماعات المجتمع المدني (والجهات الفاعلة ذات الصلة) والتي تقع خارج العملية السياسية الرسمية وغالباً ما تكون متشككة بشكل واضح في السياسة الرسمية.

خلال جلسة عصف ذهني حول مبادئ الحوار،¹¹ قامت مجموعة أصغر من الشباب البحريني بالتركيز على الخطوات التي من الممكن القيام بها لإطلاق حوار شبابي في البحرين. لقد حددت المجموعة «المبادئ السبع» لولي العهد كنقطة إنطلاق في الحوار ومحاولات الحل السياسي لأزمة البلاد السياسية؛ ودعوا في نفس السياق إلى التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق. إن نقاشات واسعة النطاق وأكثر انفتاحاً - كنقاش البحرين المذكور في الأعلى - كان يُنظر إلى احتمال كونها تطورات إيجابية، كذلك كان الحال بالنسبة لإقتراح إنشاء «مراكز حوار» في مناطق مختلفة من البلاد لجمع الأفكار التي من الممكن نقلها فيما بعد للهيئات الحكومية المختلفة. على الرغم من كونها تمثل العديد من التحديات اللوجستية، فإن هذا النوع من عمليات التشاور بشكل متوزع قد يشجع نشر وتبادل الآراء المختلفة بهدف الوصول لفهم أوسع وتبديد سوء الفهم - مثل الاعتقاد بأن المظالم والاختلافات مرتبطة بالهوية، في حين أن الحقيقة هي أنها مرتبطة أكثر بالفوارق في الفرص الاقتصادية وتوزيع السلطة. إن حملات التوعية العامة قد توضح وتعزز هذا النوع من العمليات وسط السكان.

لقد توصلت المجموعة إلى اتفاق واسع النطاق على النقاط الختامية التالية:

١. إن الحوار يجب أن يكون مبنياً على «المبادئ السبع» لولي العهد وعلى توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، حيث أن كلاهما يعتبر مقبولاً من قبل طيف واسع من الجماعات.
٢. يجب إعادة إحياء «نقاش البحرين» ويجب بث تلك النقاشات بشكل مباشر على تلفزيون البحرين.
٣. يجب إنشاء مراكز للحوار في كل منطقة لجمع الأفكار والتي من الممكن أن توصلها الجمعيات السياسية إلى المؤسسات الحكومية. هذا من الممكن أن يتم على مدار شهر أو شهرين أو ثلاثة، ولكن تحديد موعد نهائي هو أمر ضروري. ويجب أن تُدار المراكز من قبل شخصيات موثوق فيها «من لهم وجود في كل من المعسكرين». كما يجب بذل الجهود لجمع الناس من مختلف المناطق في مراكز الحوار لكي يتم عرض مختلف وجهات النظر على الناس.
٤. هناك حاجة إلى حملات المجتمع المدني للتوعية العامة من أجل توضيح وتعزيز عملية مراكز الحوار.
٥. يجب إعادة العمل «برلمان الشباب».
٦. إن العنف - سواء كان الغازات المسيلة للدموع أو الملتفوف أو الخرطوش أو الإقتحامات الليلية - يجب أن يتوقف.
٧. هناك حاجة للحوار بين الجمعيات السياسية لتكوين قائمة مشتركة من المطالب لتقدمها إلى الحكومة.

لقد أشار البعض إلى أن الجهود التي قامت بها الجمعيات السياسية المعارضة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١١ للتأثير علي وتغيير العمليات السياسية الرسمية من داخل النظام قد فشلت في نهاية المطاف في تحقيق نتائج فعالة ومستدامة لهؤلاء الذين يشعرون بالحرمان. «لدينا بلد حيث سقف المطالب مرتفع جداً - نحن لسنا في سنة ٢٠٠٠ - عندما كان يبدو إرجاع المنفيين مطلباً كبيراً. لديك سقف أعلى على المستوى الدستوري. لديك مطالب راديكالية جداً حول رئيس الوزراء، وهي لم تكن موجودة تاريخياً». كما أفاد أحد المشاركين. من جهة أخرى، فإن الإصلاحات التي دشنها الملك عند مجيئه للسلطة قد حدثت عند مفترق طرق مهم في تاريخ البحرين حيث كان الملك حريصاً على أن يبدو بأنه يتواصل مع جميع البحرينيين. ومن جهة أخرى، فإن المعارضة تنظر لدعوات اليوم بإستقالة أطول رؤساء الوزراء خدمة في العالم، بعد ٤٠ سنة في السلطة، بأنه شيء طال انتظاره بدلاً من كونه مطلباً «راديكالياً». ولكن النقطة الأوسع واضحة: المطالبات على الحكومة لم تعد ببساطة إعادة العمل بدستور وبرلمان ١٩٧٣؛ ولكن بالأحرى، كما أشار أحد المشاركين، يبدو بأن هناك «حقيقية مختلطة من المطالب» والتي تستهدف قلب إعادة توزيع السلطة والثروة في البلاد.

إن تاريخ النزاعات السياسية في البحرين يشير اليوم إلى نقطة إنعطاف محفوفة بالتحديات. من جهة، فإن المشهد السياسي والاقتصادي في كل من البلاد والمنطقة قد تغير بشكل كبير منذ موجة الإحتجاجات الأخيرة في التسعينات أو منذ أحداث السبعينات. إن التعهد بمأسسة الملكية الدستورية لم يتم الوفاء به. لقد أصبحت البحرين أكثر اتكالية على الرعاية الاقتصادية (والأمنية) من جارتها المملكة العربية السعودية، خصوصاً منذ ٢٠١١. لقد شهدت المنطقة غوص القوى العظمى في وحل حرين طويلتي الأمد في العراق وأفغانستان، وكانت هناك مظاهرات شعبية على امتداد العالم العربي لاقتلاع حكم استبدادي دام لعقود في عدد من الدول، ولو كان بدرجات متفاوتة من النجاح. إن الطريقة التي

¹¹ هذا الاجتماع تم تنظيمه عامياً من قبل برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنشأتام هاوس، ما وراء الحدود والمشروع عن العدالة في الفترات الإنتقالية (الذي تم إعادة تسميته منذ ذلك الوقت إلى ما وراء الصراع). عُقد الاجتماع في إسكندرية في أغسطس ٢٠١٣.

رفض بها جزء مهم من الشباب البحريني جهود الحوار الرسمي تعكس الارتفاع في التوقعات السياسية في السنوات الأخيرة. إن عدم مقدرة أي من النخب السياسية على مجاراة هذه التوقعات أمر واضح في فشل الحوار حتى يومنا هذا.

تجديد الخيال السياسي

في جميع الاجتماعات التي رعاها تشاتام هاوس، غالباً ما تم التعبير عن الإحباط من ميول النقاشات عن البحرين للدوران في حلقات مفرغة تتنافس فيها الجماعات المتعددة على تفسير تاريخ البحرين الحديث وتكرار مظاهرها. بالنسبة لهؤلاء الذين دعموا إنتفاضة ٢٠١١، لقد كانت الإنتفاضة تمثل لحظة بدا فيها أنه يمكن تحقيق الكثير وأن الأفكار حول مستقبل بديل للبلاد يمكن التناظر بشأنه. ولكن منذ ذلك الوقت، يمكن القول بأن أحداث المعارضة أصبحت تهيمن عليها الأهداف والتكتيكات القديمة في الضغط على الحكومة وأصبحت اهتماماتها المباشرة مركزة على الأحداث الأخيرة في البلاد (سواء الاعتقالات أو الشائعات عن الخطوات القادمة التي ستقوم بها السلطات).

وأصبحت المساحة والوقت المخصصان لمخيل الإمكانات الحقيقية لمستقبل البحرين أقل - ليس فقط من حيث وضع تصور هيكل جديد لجعل البرلمان أكثر فعالية وتمثيلاً ولكن أيضاً طرق لتطوير الاقتصاد ومعالجة العديد من الاتكاليات الاقتصادية والأمنية وتحديد طبيعة هوية البلد الوطنية. لقد جادل عدد من نشطاء المعارضة والمجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم في ٢٠١٤ بأن المعارضة في حاجة إلى «تدقيق» ومراجعة أنشطتها خلال الثلاث سنوات التي تلت الإنتفاضة لتحديد أين وكيف حدثت الأخطاء في منهجها.

ولقد سلط أحد المشاركين الضوء على عدم مقدرة هؤلاء الذين يسعون خلف أهداف مشتركة على التفكير في طرق بديلة للوصول إلى أهدافهم بالسؤال، «هل خلت جعبتنا من الخيال السياسي؟»^{٤٢} يبدو بأن أصحاب النفوذ يركزون اهتمامهم على استراتيجيات وتكتيكات سياسية يتم استخدامها منذ فترة طويلة والتي أنتجت نتائج إيجابية قليلة. على سبيل المثال، على الرغم من أن المناظرة حول مدى تطبيق توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق أمر مهم، إلا إنها تبدو أكاديمية إلى حد بعيد - فهي تضم بشكل رئيسي المثقفين والنخب السياسية - وليس لها وقع حقيقي على حياة الكثير من الناس.

اقترح مشارك آخر فترة ٣٠ يوم من الامتناع عن استعمال الغازات المسيلة للدموع في القرى كخطوة لبناء الثقة. وذكر آخرون بأن درجة عدم الثقة وخيبة الأمل من الخطب الداعية السياسية - لكل من الحكومة وقادة المعارضة العديدين - قد إزدادت سوءاً. «لو جلس الوزراء مع علي سلمان وعبد اللطيف المحمود [زعيم تجمع الوحدة الوطنية]، لن يستطيعوا الحديث كما نتحدث الآن، إنهم عالقين بشدة في أساليبهم»، كما قال أحدتهم.^{٤٣} تسود هذه الرؤية على الرغم من الأمثلة من تاريخ البحرين التي ذكرها العديد من المشاركين (على سبيل المثال، فإن قيادة المعارضة العابرة للطوائف في الستينات كان يُنظر إليها على أنها تمثل حركة شعبية «أفضل» وأكثر إتحاداً). في الحين الذي رأى فيه بعض المشاركين بأن جولة الحوار الأخيرة هي محاولة صادقة لحل الأزمة السياسية، فإن العديد من المشاركين الآخرين أشاروا لعدم إحراز تقدم كدليل على أن جولة الحوار هي ببساطة «واجهة» لم تنتج أي «نتائج» للناس.

إن الدعوات لمزيد من الخيال السياسي تؤكد الحاجة للفهم والخيال في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تظهر حالياً في صورة عدم الاستقرار، وقد تساعد على كسر حالة الشلل المتمثلة في الحوار السياسي في البحرين اليوم.

يجب اعتبار تجديد الخيال السياسي على أنه محاولة للنظر بجديّة في التحديات التي تواجه البحرين، عن طريق وضع أولوية للحاجة إلى تحديد وتطبيق حلول محلية للمشاكل المحلية أينما أمكن. على سبيل المثال، هناك حاجة عاجلة لمناظرة صادقة ومفتوحة حول وضع البلد الاقتصادي ولكنها غير موجودة؛ بدلاً عن ذلك، يتم استعمال سياسة الهوية كأداة لنكس التحديات الاقتصادية الهيكلية طويلة الأمد تحت السجادة. إن توجيه الإهتمام للأسباب وراء المشاكل الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يساعد على التقليل من أهمية «لعبة إلقاء اللوم» قصيرة النظر حول العنف السياسي عبر معالجة الأسباب الجذرية. إن وصم العنف السياسي بعدم العقلانية أو نسبه إلى «الإرهاب» الذي يسعى لتدمير الدولة بشكل فوضوي أو نسبه إلى نوابا جهات غير إنسانية وفاعلة في الدولة لتدمير طائفة دينية معينة هي في حد ذاتها تكتيك سياسي له أثر إنكار المظالم التي أدت بالكثيرين لاعتبار العنف شيء منطقي.^{٤٤} إن الدعوات لمزيد من الخيال السياسي تؤكد الحاجة للفهم والخيال في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تظهر حالياً في صورة عدم الاستقرار، وقد تساعد على كسر حالة الشلل المتمثلة في الحوار السياسي في البحرين اليوم.

إن حقيقة أن أزمة البحرين السياسية لم يتم حلها بعد أكثر من ثلاث سنوات يجب أن تدفع هؤلاء الذين لديهم القوة السياسية - سواء في الحكومة أو المعارضة - ليكونوا أكثر إدراكاً لإخفاقاتهم في تحسين الوضع في البلاد، وينطبق الكلام نفسه على حكومات الدول الأخرى في المنطقة وفي المسرح الدولي (الغرب)، والتي تدعي بأنها تريد إنتهاء مآزق البحرين السياسي عبر مصالحة اجتماعية وسياسية. إن هذا الإدراك سيوفر المساحة لتقدير قيمة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، خصوصاً الشباب منهم، والأفكار والحلول التي يسعون لتطبيقها.

اليوم تزرخ المنطقة العربية بالأمثلة - مصر، سوريا، العراق - لما يحدث عندكبت الخيال السياسي لصالح العمليات السياسية الرسمية التي يبدو أنها موجودة لحماية «الاستقرار». مع ذلك فإن هذه الدول والمنطقة ككل تشهد أي شيء إلا الاستقرار. إن وجهة نظر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - وليس أقلها وجهات نظر الشباب - توفر وجهات نظر

^{٤٢} اجتماع ما وراء الحدود إسكتلندا، أغسطس ٢٠١٣.

^{٤٣} اجتماع ما وراء الحدود إسكتلندا، أغسطس ٢٠١٣.

^{٤٤} جالتونج، جي، «العنف، السلام، وبحث السلام»، جوناثان أوف بيس ريسيرتش، (٢٠١٦): ١٦٧-١٦٩؛ جُر، تي، «العوامل النفسية في العنف المدني»، وولد بوليتكس، (٢٠٢٠): ٢٤٥-٢٧٨.

بديلة، مبنية على التجارب الشخصية، والتي تتضح قيمتها عند تخيل الطرق نحو حل سياسي يتجاوز ما هو في الواقع تقاسم طائفي للسلطة في البرلمان، وللتعرف على طرق تزدهر فيها البلاد بالاعتماد على التنوع والاستفادة القصوى من الشباب.

السياق الدولي

لا يمكن النظر إلى أزمة البحرين السياسية في معزل عن الاتجاهات الدولية الأشمل، خصوصاً الإنتفاضات العربية، والتنافس الإقليمي على النفوذ بين السعودية وإيران، ودور القوى الغربية في الخليج. إن الإنتفاضات التي اتسمت بالسلمية في بدايتها في كل من مصر وتونس، شكلت إلهاماً لجيل جديد من الناشطين المعارضين على امتداد المنطقة العربية، وساهمت في الصراع الذي تلاها في سوريا والعداء المتنامي في العراق، لكن الميلان الطائفي المتزايد لكل من العراق وسوريا والعراق، والسردية الطائفية التي استخدمتها دول الخليج ضد المعارضة البحرينية، قد زادت جميعها من الخوف والإحتقان الإجتماعي في البحرين. في ذات الوقت، قد تحقّرت الصراعات الإقليمية البحرينية على لم شملهم لتفادي تنامي العداء في مجتمعهم الأصغر والأكثر سلمية.

أضف على هذا، أن التركة الإستعمارية البريطانية والوعي العام بأن السعودية وإيران والولايات المتحدة لديها مصالح مباشرة في البحرين، تخلق أحياناً الانطباع في أوساط البحرينيين أن مستقبل بلادهم السياسي سوف يتم تحديده في النهاية في عواصم أجنبية، بالتالي فإن الجماعات والناشطين في المجتمع المدني البحريني، يواجهون مجموعة محددة من التحديات في تصور ومحاولة التأثير على مستقبل بلد تبدي فيه قوى أكبر إهتماماً بالغا.

الإنتفاضات العربية والإضطرابات وانعدام الأمن: الفرصة (والخوف) في مجتمع مدني انتقالي

لقد ألهمت الإنتفاضات العربية في مصر وتونس العديد من الشباب البحريني للمشاركة في المظاهرات، بما فيهم من لم يكن لهم أية مشاركة سياسية سابقة.^{٤٥} في الوقت ذاته، يبدو واضحاً أن استذكّار مشاهد تنحي قادة سياسيين بسلمية بعد أسابيع قليلة من التظاهرات في أجزاء من تونس ومصر، قد شجعت الجماعات المعارضة على المبالغة في تقدير التأثير الممكن لمظاهرات من هذا النوع.

في وقتنا الحالي فإن الجيل الجديد من الناشطين وحركات المجتمع المدني على ارتباط متزايد مع الجهات الدولية من المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال والنشطاء. على الرغم من هذا، فإن القوة في طرح سردية طائفية ضد المعارضة البحرينية من جانب الحكومات في العالم العربي، قد تركت للمعارضة الرسمية وجماعات المجتمع المدني الناقدة للحكومة عدداً محدوداً من الحلفاء الإقليميين.^{٤٦} الدعم للمعارضة^{٤٧} من خلال المنطقة العربية قد جاء بشكل أساسي من القوى والجماعات الشيعية: إيران والفصائل الشيعية اللبنانية والعراقية التي تود تسليط الضوء على مأزق الشيعة في البحرين، وتنتقد دور السعودية هناك. هذا النوع من الدعم يمثل سلاح ذا حدين، فهو يبدو للعديد من الناس مدفوع بدوافع طائفية، خاصة عندما تقوم نفس القوى في الوقت ذاته بدعم النظام السوري في قمعه العنيف للإنتفاضة هناك. لقد قام المتشددون في النظام البحريني أحياناً باستخدام هذا الدعم الإقليمي كدليل على مؤامرة إقليمية أكبر ضد البحرين. من ناحية أخرى، فإن قوة الإستقطاب الناجمة عن الديناميكيات الطائفية الأوسع في المنطقة أدت بجهود جمعية الوفاق في التواصل مع حكومة الإخوان المسلمين في مصر و جامعة الأزهر الإسلامية في القاهرة إلى إعطاء نتائج سلبية. مع هذا، فإن هناك روابط بين جماعات المجتمع المدني والناشطين والمندوبين الشباب.

إن حظوظ الإنتفاضات العربية المتباينة قد مثلت دافعاً ضئيلاً للتشجيع على تقديم تنازلات سياسية في البحرين. فوق هذا كله، فإن تحول الإنتفاضة في سوريا إلى حرب أهلية قد ضاعل آمال الكثير من الطامحين بتغيير سياسي سلمي في المنطقة، كما مثل فرصة سياسية قابلة للتوظيف من قبل المسيطرون على السلطة والمتحمسين للتحذير من مخاطر الإضطرابات السياسية. إن مقاطع الفيديو التي تصور العنف الشديد المرتكب من قبل مؤيدي النظام السوري ومن يعارضون حكومة الأسد قد انتشرت بشكل واسع خلال الحرب. إن الطبيعة الطائفية للصراع والمشاهد التي تعكس الانقسام العميق ما بين المجتمعات الإثنية والدينية قد أعطت النشطاء البحرنيين وقفة، وأشاعت الخوف من أن الانحدار أكثر في الأزمة السياسية في البحرين قد يؤدي إلى عنف طائفي أيضاً.^{٤٨}

بالمثل، فإن تجدد تصاعد العنف في العراق، والذي يرتبط بإنهيار سوريا، تتردد أصداؤه في البحرين. بشكل عام، تشعر مجتمعات الشيعة في البحرين بقربها أكثر للعراق من إيران: وإن أكثر المتدينين الشيعة يتخذون من العراقي آية الله العظمى علي السيستاني مرجعاً أساسياً (مصدر للمرجعية الدينية أو للإرشاد الروحي)، كما أن الكثير من العائلات البحرينية أقارب في العراق. أن الآراء حول الأحداث في العراق بالغة الإستقطاب، حتى فيما يتعلق بالهويات السياسية والطائفية. إن ما يثير الدهشة بشكل خاص هو لعبة اللوم حول التواجد الإقليمي المتجدد لتنظيم القاعدة ونشوء الدولة الإسلامية في العراق والشام (والتي تسمى نفسها الآن بالدولة الإسلامية). يظن الكثير من الشيعة واليساريين أن هذه الجماعات يجري توجيهها وتمويلها من قبل دول خليجية كجزء من صراعها الإقليمي مع إيران (وهو ما تنكره هذه الدول بشدة). الجماعات التي تتبنى هذه الرؤية لا تفرق كثيراً بين الدعم الخاص والدعم الحكومي أو ما بين العناصر «المعتدلة» و«المتطرفة» في المعارضة السورية.

^{٤٥} لقد كان هناك روابط مباشرة بين مدونين مؤثرين في كل من الدول الثلاث، والذين إتقوا في مؤتمرات وتابعوا كتابات بعضهم البعض، إضافة إلى الروابط بين الناشطين من البحرين الذين درسوا أو زاروا القاهرة وإتقوا ناشطين هناك مثل حركة ٦ أبريل.

^{٤٦} ليس لنا أصدقاء في المنطقة، هكذا قالت الدكتورة منيرة فخرو في إجتماع بالمنامة في نوفمبر ٢٠١٣. الدكتورة منيرة فخرو برفسورة بحرينية وعضو في المجلس الأعلى للمرأة شبه الحكومي وناشطة في جمعية وعد السياسية.

^{٤٧} الدعم في أغلبه، هو دعم معنوي. إعلانات الحكومة المتكررة أن إيران قد قدمت دعماً بشكل مباشر (أو حتى توجيهياً) للإنتفاضة في ٢٠١١، لم تكن مدعومة بأي أدلة متوفرة بشكل عام، وحتى أقرب الحلفاء الغربيين للحكومة قد عبروا عن شكهم بشأن هذه المزاعم. على الرغم من هذا، قدم الدبلوماسيون الغربيون مؤخراً بعض المصداقية لمزاعم الحكومة البحرينية أن مؤنناً من المتفجرات قد تكون جاءت من فصائل سياسية في إيران أو لبنان. جماعات المعارضة البحرينية عادة ما تقول أن الإتهامات بوجود توجيهات إيرانية للإنتفاضة ٢٠١١ لا تعدو كونها تشويهاً سياسياً، مع إنقسام هذه الجماعات فيما بينها حول ما إذا كان الدعم المعنوي والإعلامي الإيراني ذا فائدة في بلوغ أهدافها أو أنه أتق بنتائج عكسية.

^{٤٨} هذا المنظور يختلف بشكل جذري عن المشاعر المرتبطة بالحرب الأهلية التي خيمت على العراق في ٢٠٠٦-٧. وذلك جزئياً لغزو واحتلال البلاد من قبل القوات الأمريكية والبريطانية. لكن النقطة المرادة هنا هي الاعتراف أن تعميق الصراع السياسي قد يؤدي لوضع غير مرغوب فيه حيث يشجع العنف على الأرض، وهو شيء قد عاشته المنطقة بشكل واسع في العقود الفائتة.

على حد سواء يشعر الكثير من السنة والمحافظين بالفزع من تطرف الدولة الإسلامية. لكنهم يلقون باللوم على إيران وحزب الله والمليشيات الشيعية العراقية في سوريا في خلق بيئة من الصراع الطائفي المسلح ازدهرت فيها الجماعات الطائفية العنيفة على حساب المتظاهرين السلميين الذين بدأوا الإنتفاضة السورية. في الوقت عينه، فإن اشتراك أعداد قليلة من السلفيين البحرينيين في سوريا قد أثار جدلاً يتسم بالشقاق في البحرين، حيث قام سلفيان بحرينيان من النواب البرلمانيين، الذان كانا ناقلين لادعين لحركة المعارضة في البحرين بزيارة سوريا في ٢٠١٢ من أجل المساعدة في إيصال معونات إنسانية للمعارضة هناك، وفي عام ٢٠١٣ كان هناك تقارير تفيد بأن خمسة شبان بحرينيين قد قتلوا في سوريا وهم يحاربون مع جبهة النصرة، وهي ميليشيا إسلامية مرتبطة بتنظيم القاعدة.

يميل الإعلام الإقليمي إلى المشاركة في زيادة الإستقطاب في الرأي العام داخل البحرين، فالقنوات التلفزيونية الإيرانية واللبنانية والخليجية تقدم وجهات نظر تطغى عليها الجزئية للصراعات المعقدة في المنطقة، وتصور معسكرها بأنه يتصرف فقط من منطلق مبدأ الدفاع عن النفس مع ممارسة قدر عال من ضبط النفس، فيما تلوم المعسكر السياسي الطائفي «الأخر» على إشعال الصراع.

هناك محاولات من نشطاء بحرينيين وجماعات من المجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين الذين تعرض نظرائهم السوريين للقتل أو التعذيب والسجن - لتجاوز التفسيرات السياسية والطائفية لكيفية تطور الصراعات في المنطقة. لكن الكثير من النشطاء المناهضين للطائفية يشعرون بخيبة أمل عميقة ويعانون في تصور كيف يمكن للمشروعات الشاملة أو التعبيرات التضامنية في البحرين الصغيرة أن تغير بشكل مؤثر مع وجود عنف شديد في كل من سوريا والعراق. حتى الجهود في لندن في ٢٠١١ لتنظيم تظاهرة مشتركة بين البحرينيين والسوريين تمر بسفاري البلدين المتجاورتين، قد تعثرت بسبب الإستقطاب السياسي حول الخطوط الطائفية. ما شكل استثناء نادر هو سلسلة المظاهرات في البحرين ضد الضربات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة في يوليو ٢٠١٤، والتي جذبت مشاركة عابرة للطوائف.

عموماً في كل من البحرين وأماكن أخرى في المنطقة، يعاني الكثير من منظمات المجتمع المدني والناشطين الشباب المثاليين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في مظاهرات ٢٠١١ ليس فقط من هبوط المعنويات ولكن أيضاً من الإحساس بالضعف. هذا صحيح بالخصوص في حالة الذين يريدون تجنب الطائفية ويعزفون عن العنف ولكنهم يرون المنطقة تتحرك في الإتجاه الخاطئ.

مغالبة المصالح الدولية في البحرين

قد تكون البحرين أصغر دولة في العالم العربي، لكن لها أهمية رمزية واستراتيجية هائلة للكثير من اللاعبين الدوليين. بالنسبة للملكيات الخليجية، فإن البحرين ترمز للهوية العربية للمنطقة وتمثل حصناً في وجه إيران، فيما يرمز استقرار موقع الأسرة الحاكمة فيها للمرونة والصمود الأشمل للملكيات في وجه الأيديولوجيات الثورية. وبالنسبة لإيران، فإن البحرين هي مركز رئيسي للتشيع العربي، وترمز أزمته السياسية إلى الطبيعة القمعية للملكيات الخليجية. أما بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فالبحرين حليف طويل الأمد ومركز مالي وبحري مهم حيث تستضيف الأسطول الأمريكي الخامس وقاعدة بحرية بريطانية. زعماء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد ذكروا البحرين مراراً كمثال على الملكيات الإصلاحية.^{٤٩} هذا يعني أن أزمة البحرين السياسية لها تبعات على المصداقية الأشمل للعمليات الإصلاحية المدعومة من الغرب، وتجاوب الغرب معها عادة ما يجذب الاتهامات بالكيل بمكيالين.

وكما تمت الإشارة إليه بالأعلى، فإن جماعات المجتمع المدني غالباً ما تبدي مخاوفها من أن مستقبل البلاد سيتم تحديده من قبل قوى خارجية. ويعتقد البعض أن أزمة البحرين السياسية لن يتم حلها حتى يتم حلحلة التوترات الإقليمية الأكبر بين السعودية وإيران. لكن التركيز كبير على هؤلاء الجيران في منطقة الخليج يقود إلى نوع من التفكير الثنائي وتسيط النتائج الممكنة إلى لعبة غالب أو مغلوب، وتزيد في الوقت نفسه من الشعور بأن القدرة على التحرك والعمل الداخلي محدودة. وتأكيدياً على هذا، فقد قال اقتصادي بحريني تمت مقابلته من أجل إعداد هذه الورقة، «هناك طبقة في العملية السياسية حيث الكثير مما لا نعلمه يحدد المخرجات، ونحن فقط نبنو تحليلاتنا مستندين على ما نسمعه».

من جهة أخرى، عادة ما يتم اتهام جماعات المجتمع المدني وناشطي المعارضة أنفسهم بالمعالجة لقوى خارجية، وإيران في المقام الأول (بسبب الشعور العميق بالخطر لدى الأسرة البحرينية الحاكمة من إيران) وكذلك أيضاً الولايات المتحدة أو العديد من الدول الأوروبية أو إسرائيل.^{٥٠} من جهتها تقول جماعات المعارضة أنها مدفوعة بأهداف وطنية ولا تحبذ دولة إسلامية في البحرين على النمط الإيراني. وتختلف الرؤى تجاه إيران فيما بين المعارضة: البعض يراها في صورة إيجابية لأنها تعاطفت علانية مع قضيتهم، بينما ينظر إليها آخرون بريية ويظنون أحياناً أن خطابها الدعائي العدواني للملكيات الخليجية له تداعيات سلبية على السكان الشيعة في هذه الدول. إن الكثير من الشباب البحريني الذين تمت مقابلتهم أشاروا إلى أنه في حالة حدوث صفقة إقليمية كبرى بين الولايات المتحدة وإيران، فإن الأخيرة ستحاول الدفع بمصالح المعارضة البحرينية لتكون جزءاً من الاتفاق، ولكن قد يكونون مبالغين في أهمية البحرين بالنسبة إلى إيران.

الإدعاءات بتورط إيراني مباشر في إنتفاضة ٢٠١١، باستثناء الدعم الخطابي والمعنوي، لم يتم إثباتها، لكن الكثير من مؤيدي الحكومة البحرينية يعتقدون بشكل راسخ بالرؤية المُفسرة من قبل الحكومة والإعلام المناصر للحكومة والتي تقول بأن المعارضين كانوا خونة. هذا الاعتقاد شجّع الكثير من الناس على التبليغ عن جيرانهم، وزملائهم وأصدقائهم

^{٤٩} في ٢٠٠٨ أصبح الرئيس الأمريكي حينها، جورج دبليو بوش، أول رئيس أمريكي يزور البحرين ويصرح بأنها «تظهر الطريق قدماً لبقية الأمم». أنظر المصدر: إنجلاند آي، «الديمقراطية تعيب أمل البحرين»، الفانينشيل تايمز، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٨ على الرابط: <http://www.ft.com/cms/s/0/38805176-c243-11dc-8fba-0000779fd2ac.html>. لقد تغير الخطاب الدعائي الأمريكي منذ ٢٠١١. ولكن مدح المملكة المتحدة للإصلاحات مستمر. مثال نموذجي على هذا هو الآتي: «إن عمل حكومة البحرين لتطبيق برنامجها للإصلاحات، بالخصوص في الجهات القضائية والأمنية، يشير بشكل متواصل إلى أن الإتجاه العام فيما يخص حقوق الإنسان سيكون إيجابياً»، أنظر المصدر «دراسة حالة بلد: البحرين - التقدم في تطبيق الإصلاحات»، جزء من تقرير وزارة الخارجية البريطانية لحقوق الإنسان والديمقراطية ٢٠١٢، بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٤ على الرابط: 2013-2014. إنظر المصدر «دراسة حالة بلد: البحرين - التقدم في تطبيق الإصلاحات»، جزء من تقرير وزارة

^{٥٠} جلف نيوز، «مظاهرات البحرين مؤامرة إقليمية»، تصريح وزير الدفاع، ١٥ فبراير ٢٠١٢، على الرابط: <https://www.gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-protests-a-oup-plot-defence-chief-says-1.980616>

السابقين، محدثين بذلك صدع اجتماعي وشخصي يزيد من تقويض التعاون العابر للطوائف في المجتمع المدني اليوم.

في حين أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تكونا مقتنعين بإدعاءات التورط الإيراني في مظاهرات ٢٠١١، فإن المملكة المتحدة قد أعربت أنه قد يكون هناك رابط إيراني لإكتشاف متفجرات مؤخرًا. ولكن، أغلب العنف السياسي في البحرين ينم عن فعل هواة بعض الشيء، لا كونه نتيجة تدريب أو تمويل أجنبي متطور؛ حيث قام أكثر من مراهق بتفجير نفسه عن طريق الخطأ خلال تحضير الزجاجات الحارقة. على الرغم من ذلك، فإنه كلما طال السماح للوضع السياسي المحلي بأن يسوء أكثر وبدون عملية فعالة للعثور على حل سياسي، كلما زادت إمكانية إغراء بعض النشطاء المعارضين في البلاد للبحث عن المساعدة أينما يستطيعون العثور عليها.

من جهتها، تعتمد الحكومة البحرينية على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسعودية، لتأمين الحماية ضد التهديدات الخارجية المحتملة. هذا يوحي بأن لدى حلفاء البلد الغربيين نفوذًا هاماً في البحرين، لكنهم لا يريدون وضع تحالفاتهم الخليجية الأوسع في خطر عن طريق استخدام نفوذهم بدرجة كبيرة في البحرين. في حين أن البحرين هي حليف في حد ذاتها، إلا أن العائلة الحاكمة فيها مدعومة بقوة من الحليف ذو الأهمية الإستراتيجية الأكبر بكثير- أي السعودية. تأكيداً على هذا، فإن الأخيرة قد عبرت عن مصالحتها في أمن حكم آل خليفة بشكل واضح في ٢٠١١، عندما دخلت القوات السعودية البلاد كجزء من قوات مجلس التعاون الخليجي بناء على اتفاقيات الأمن المشتركة.

من ناحية أخرى، فإن تحالف البحرين مع الولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص مع المملكة المتحدة قد تم تعزيزه بتوسعة القواعد العسكرية لهذه الدول في البحرين، إضافة للإتفاقيات الأمنية، ومبيعات الأسلحة، ونقل التكنولوجيا والخبرات، والروابط الدبلوماسية القوية. في أبريل ٢٠١٤، بدأ العمل على إنشاء مقر القوات البحرية البريطانية في الخليج - والذي سيكون في البحرين - بتكلفة تصل إلى ستة ملايين دولار أمريكي؛ وقد علقت البحرية الملكية البريطانية في وقتها: «ليس هناك أي مكان خارج المياه الإقليمية البريطانية يوجد فيه كثافة كهذه للبحرية الملكية على مدار الساعة وعلى مدار ٣٦٥ يوماً في السنة»^{٥١} ومن جهة أخرى، ستقوم الولايات المتحدة بمضاعفة مساحة قاعدتها البحرية في البحرين.^{٥٢}

بدل الضغط على الحكومة لتبني الديمقراطية، تقوم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتشجيع إصلاحات محدودة (بشكل عام تحسينات في «الحكم الرشيد») من أجل جعل الملكية أكثر إستدامة. إن المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، تشارك بعمق في بناء القدرات لمساندة إصلاح المؤسسات مثل تدريب الشرطة على الأدلة الجنائية^{٥٣} لتقليل الاعتماد على «الإعترافات» كأدلة وتوفير الخبرات لمفتشي السجون.^{٥٤}

من جهتها، فقد سعت أغلب جماعات المعارضة البحرينية لإقناع حكومات الحلفاء الغربيين بأن تقيّد أو تقلل أو تزيل دعمها للنظام. كما قام بعض أعضاء جمعية الوفاق بمحاولات متكررة للإتصال بالسعودية عن طريق وسطاء غير حكوميين^{٥٥}، في محاولة لتبديد المخاوف السعودية بأن التغيير السياسي في البحرين قد يؤدي لتحويل البحرين إلى دولة تابعة لإيران. بجانب المعارضة الرسمية، تسعى بعض المنظمات غير الحكومية للضغط على الحكومات الغربية مباشرة. ولكن بعض المنظمات الأخرى لديها شكوك عميقة إن كان لدى هذه الحكومات أي إهتمام في دعم إصلاح حقيقي، ولكنها تريد أن تحاول التأثير على الرأي العام الغربي أو المشاركة في العمليات الدولية مثل المراجعة الدورية الشاملة لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

في الوقت نفسه، فإن نشطاء آخرون وجماعات أخرى من المجتمع المدني، خصوصاً اليسارية والإسلامية السنية منها، تجادل بأن دعوة المجتمع الدولي، وخصوصاً الحكومات الغربية، للضغط على النظام في البحرين يفاقم مشكلة طال أمدها من التأثير الخارجي المفرط. تأكيداً على ذلك، فإن انتقاد شائع يُسمع من مؤيدي الحكومة أن جماعات المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان تقضي الكثير من الوقت في مخاطبة الإعلام الدولي ولا تعمل ما فيه الكفاية للوصول للجماعات المختلفة داخل البلاد.

^{٥١} وزير المملكة المتحدة يضع حجر الأساس للقيادة العامة للبحرية الملكية البريطانية في البحرين»، بيان صحفي للبحرية الملكية، ٢٨ أبريل ٢٠١٤، على الرابط

<http://www.royalnavy.mod.uk/news-and-latest-activity/news/2014/april/28/140428-hq-in-bahrain>

^{٥٢} سيمويس، هـ، «التوسعة في البحرين، آخر المؤشرات على استمرار الوجود الأمريكي»، سارز أند سترايبز (صحيفة البحرية الأمريكية)، ١٣ ديسمبر ٢٠١٣، على الرابط

<http://www.stripes.com/news/bahrain-expansion-latest-signal-of-continued-us-presence-1.257371>

^{٥٣} وزارة الخارجية البريطانية، «دراسة حالة بلد: البحرين»، صفحة ٢٠١، ووزارة الخارجية البريطانية، تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية ٢٠١٢-٢٠١٣. البحرين، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (عن زيارة الهيئة الوطنية البريطانية لتحسين العمل الشرطي للبحرين في ٢٠١٢ ردأ

على طلب التدريب على الأدلة الجنائية). على الرابط <https://www.gov.uk/government/news/human-rights-and-democracy-report-2012-bahrain>

^{٥٤} «البحرين»، جزء من «دراسة حالة بلد: البحرين - التقدم في تطبيق الإصلاحات»، (حول تدريب طاقم تفتيش السجون).

^{٥٥} لم تتحقق على أرض الواقع الصورات أن هذا قد يؤدي لتبادل أكثر إستدامة أو أن الرعاة الشيعة البحرينيين قد يتم إستقبالهم في السعودية، ولكن الإتصالات غير المباشرة قد تكون ساعدت على تشجيع الدعم السعودي للحوار السياسي في ٢٠١٣.

الاستنتاجات

بما أن محاولات الحوار الرسمي في البحرين ما زالت في طريق مسدود، فدور المجتمع المدني والنقاشات غير الرسمية أصبح الآن أهم من ذي قبل. هذا الوضع قد يستمر في المستقبل المنظور، خصوصاً وأن المعارضة تخطط الآن لمقاطعة إنتخابات ٢٠١٤ البرلمانية في ظل غياب أي اتفاق سياسي مرحلي. لكن ما زال هناك مجال للعمل على مستوى القواعد الشعبية والمجتمع المدني لوضع اقتراحات لإيجاد طرق للخروج من حالة الجمود.

ليس من الصعب رسم ملامح تسوية سياسية ممكنة. فيمكن أخذ العديد من الإجراءات الدستورية بعين الاعتبار للاستجابة للمطالبات بتمثيل أكبر وتمييز أقل، مع الأخذ في الحسبان مخاوف أنصار الحكومة (وغالبيتهم من السنة) حول الأمن ودور رجال الدين (الشيعة). ومع أن الدستور ونظام التمثيل السياسي هي قضايا ذات أهمية جذرية، لكنها ليست المشاكل الوحيدة على وجه الإطلاق. هناك حاجة للذهاب لما هو أبعد من الممارسة الرسمية للسياسة والنظر لما هو مهم في الحياة اليومية، والذي يشمل التصورات حول العدالة الاجتماعية والاقتصادية فيما يخص الوظائف، الفساد، التمييز والضغط السكانية. السلطات قد تستطيع إحراز مكاسب سريعة في هذا الصدد عبر استخدام المساعدات الخليجية لتمويل التدريب والوظائف وفرص المشاريع على أسس تستند أكثر على الجدارة عما هو عليه الحال الآن، وهناك شيء من المصلحة المشتركة بين دول الخليج الأخرى في أن يتم استخدام المساعدات بهذه الطريقة. في نهاية المطاف، هناك حاجة لمعاملة أكثر شمولية للمواطنين البحرينيين من أجل إعطاء الدولة أساساً أقوى بين مواطنيها.

إن مجتمع مدني مرموق بشكل أقل سوف يكون مورداً ثميناً عند تخيل الاحتمالات بالنسبة لمستقبل البحرين - بما في ذلك ليس فقط هيكل البرلمان، ولكن أيضاً طرق تطوير الاقتصاد، والتعامل مع الاتكاليات الاقتصادية والأمنية، وتحديد طبيعة الهوية الوطنية للبلاد.

هناك فرصة لأن تلعب جماعات المجتمع المدني دوراً هاماً في هذا الصدد - إذا سُمح لها بالنظر والجدال في هذه القضايا بشكل مفتوح أكثر. القيود الحالية على الأنشطة السياسية لن تمنع وجود حركة معارضة في البحرين ذات عزم والتزام والتي لا زال بمقدورها تنظيم مظاهرات متكررة. لأخذ مثال صغير، إن تجريم عبارات تعتبر «مهينة للملك» قد أدخل الناس السجن ولكنه لم يوقف تزايد الكتابات المعادية للملكية على الجدران (بما فيها «يسقط حمد» أو «الموت لآل خليفة») في قرى البحرين الشعبية، بينما كان له الأثر في ثني بعض المعتدلين في البلد والأصوات المستقلة، خصوصاً أولئك المنتمين للطبقة الوسطى والعائلات الموالية للحكومة والذين يشعرون بأن لديهم الكثير ليخسروه من المشاركة في جدالات بناءة خوفاً من أن أي نقد قد يُعتبر «إهانة» للملكية. تأكيداً على هذا، إن القمع الواسع النطاق يميل لإنتاج معارضة يهيمن عليها من هم الأكثر التزاماً وطموحاً وعادة النشطاء الراديكاليون، وجعل المجتمع المدني أكثر تشاؤماً حيال آفاق المساهمة في إصلاحات بناءة. إن مجتمع مدني مرموق بشكل أقل سوف يكون مورداً ثميناً عند تخيل الاحتمالات بالنسبة لمستقبل البحرين - بما في ذلك ليس فقط هيكل البرلمان، ولكن أيضاً طرق تطوير الاقتصاد، والتعامل مع الاتكاليات الاقتصادية والأمنية، وتحديد طبيعة الهوية الوطنية للبلاد.

بعض الأصوات المستقلة والأصوات في المجتمع المدني تقول أنها تشعر بالعجز أمام ما تفترض أنه مكائد قوى إقليمية ودولية أكبر - خصوصاً السعودية، إيران، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولكن من الممكن جداً أن هذه القوى ليس لديها مخططات كبرى للبحرين؛ فالسعودية وإيران قد تعلمان ما لا تريدان أن تراه في البحرين: على سبيل المثال، قد تخشى السعودية من عدم الاستقرار لفترة طويلة، أو سقوط ملكية خليجية أو نشوء دولة تابعة لإيران، أما خوف إيران الرئيسي هو من احتلال سعودي أو تآكل الغالبية الشيعية في البلاد. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن لديهما رؤية واضحة للمستقبل الذي يريدونه للبحرين أو الرغبة في التحكم بكل جزء من الأحداث. المجتمع المدني على الأقل، لديه القوة لوضع الأفكار على الطاولة.

إن الصراعات الطائفية في العراق وسوريا قد تمثل دعماً للبحرين من أجل إصلاح علاقاتها المجتمعية ومعالجة نزاعات البلد السياسية من أجل تجنب السيناريو الأسوأ وهو العنف الطائفي. إن التطورات الإقليمية تؤثر بشكل مباشر في الخيال السياسي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سواء كان بإيقاظ الأمل بالتقدم نحو تمثيل سياسي أكبر (كأثر الإنتفاضات في تونس ومصر على الكثيرين في المعارضة) أو إثارة المخاوف من السقوط المدوي في العنف والحرب الطائفية (وهو الموضوع المهمين بشكل متزايد في يومنا هذا). لكن المخاوف الرئيسية هي محلية^{٥٦} - والتي تتمثل في الفرص الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية والسياسية، والتوزيع العادل للسلطة والثروة. في هذا السياق، البحرين هي نموذج للدول التي اجتاحتها أحداث «الربيع العربي»، والتي عادة ما يتم فيها تبسيط التطورات الوطنية والإقليمية عن طريق السرديات المُسلّمة والاستعارات الطائفية. العودة للتحليل الذي يعطي الأولوية للجهات الفاعلة والمصالح المحلية سوف يساعد على تعميق فهم الوضع الحالي في البحرين والديناميكيات في دول ما بعد الإنتفاضات العربية. في نهاية المطاف، فإن حل سياسي مستدام يجب أن يركز على حماية تقرير المصير البحرينيين قدر الإمكان ومنع استعمال البلد كرهينة في المنافسة الإقليمية الأوسع.

حلفاء البحرين الغربيون الرئيسيون يجب أن يدركوا أوجه القصور الموجودة في صفقة تقاسم السلطة بين النخبة والتي يبدو أنهم يسعون إليها ضمناً. إن نظام قائم على تقاسم السلطة طائفيًا ستكون له نتائج عكسية؛ فهو سيخاطر بخندق الطائفية بدون ضمان تمثيل أكبر. إن السعودية لديها مخاوف من أن الإصلاح السياسي في البحرين من المحتمل أن يؤدي إلى شلل برلماني على الطريقة اللبنانية، أو يؤدي في نهاية المطاف بالبلد للتحويل إلى دولة تابعة لإيران. في الحين الذي يحمل الحلفاء الخليجيون الآخرون مخاوف من تقوية

^{٥٦} شاهد روسيا اليوم، «العالم غداً: نبيل رجب وعلاء عبدالفتاح»، ٨ مايو ٢٠١٢، على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=HdVoBIABSp>

الإسلاميين السنة والشيعية. ولكن التوتر الطائفي قد تعمق تحت ظروف القمع الطائفي منذ ٢٠١١. إن بيئة داعمة أكثر للمجتمع المدني البحريني قد تساعد على تشجيع المصالحة المجتمعية والتقدم السياسي. إن صناع السياسة الدوليين قد يفعلون خيراً ببحث الجهود لعدد محدود من تواصلات المجتمع المدني ومشاريع المصالحة التي تم تجريبيها، حيث أن دروساً إيجابية يمكن استخلاصها من مبادرات كنفقش البحرين واللقاء الوطني - والتي تشير إلى أن في الوقت الذي عادة ما يتم فيه تبسيط النزاعات في البحرين، فإن هناك مساحات من التوافق والأرضيات المشتركة التي يمكن تطويرها بشكل مشر.

إن دعم المجتمع المدني في البحرين ليس إلزاماً أن تبني الطريقة الأمريكية أو الأوروبية التقليدية في بناء القدرات أو تمويل جماعات المجتمع المدني المختلفة، بالأحرى قد يتم هذا الدعم عبر تشجيع الحكومة على فتح المجال لمواطنيها للعمل على الحل السياسي. يجب أن يُظهر حلفاء البحرين بشكل واضح أن أية عملية رسمية جديدة للحوار السياسي سوف تفتقد المصداقية إذا ما تمت تحت ظروف الرقابة الشديدة. وبدلاً من دعم خلق منظمات مجتمع مدني جديدة، يجب أن يعملوا ما في إستراتيجيتهم لتبسيط السلطات من قمع المنظمات المتواجدة بالفعل. هذا لا يندرج تحت فرض ما يُسمى «بالقيم الغربية» في الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكنه يندرج تحت احترام النقاشات التي يود البحرينيون - وهذا ليس مقصوداً فقط على اللذين في الحكومة - خوضها عن القيم التي يعتنقها مجتمعهم والوجهة التي يتطور فيها المجتمع.

الرأي الغربي يهيم الحكومة البحرينية، والدليل على ذلك حملات الضغط المكثفة في واشنطن ولندن وبروكسل. من جهتها، قد تتحدث الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن أهمية الإصلاح السياسي في البحرين، ولكن أفعالهما لا تشير إلا أن الإصلاح يمثل أولوية على وجه الخصوص. فوق كل هذا، فإن توسعة قواعدهما البحرية بعد إنتفاضة ٢٠١١ يدل على أن تحالفاتهما طويلة الأمد لم تتأثر بشكل كبير بالإضطرابات. حتى أن طرد المسئول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية توم مالينوسكي في يوليو ٢٠١٤، لم يستدع إلا تعليقات قليلة من حكومة الولايات المتحدة.^{٥٧} سيستمر التأثير المحدود للخطابات الدعائية للحكومات الغربية عن التمثيل السياسي والإصلاح، إن لم يتضح أن لهذه الخطابات أثر ملموس على العلاقات، أو وقّع مرئي على البحرين.

وحيث يشهد الشرق الأوسط تجدداً للصراع في العراق وسوريا وغازة، فقد أضحت البحث عن تفسيرات ثقافية لاستمرار الصراع وغياب الديمقراطية شيء دارج مرة أخرى في الغرب - بمعنى، تفسيرات تحل القوى الدولية من مسؤولية الدور الذي لعبته في خلق هذه المشاكل المتواصلة. في حالة الخليج، هناك أحياناً افتراض بأنه ليس هناك مطالبة محلية بالديمقراطية أو التمثيل الشعبي، وأن الملكيات تتمتع بشرعية خاصة تجعلها في معزل عن الثورات، وأن ثروة المنطقة سوف تمنع الإضطراب السياسي. إضافة إلى ذلك، فإن الإضطرابات في أماكن أخرى تجعل الزعماء الغربيين يترددون في إغضاب حلفائهم التقليديين من الأسر الحاكمة في الخليج - عن طريق استحضار مشاكل الحكم الداخلي المحرجة - خاصة وهم يواجهون منافسة متزايدة من القوى الآسيوية على تجارة وإستثمارات الخليج، ولكن الفشل في الإستجابة للمظالم الشعبية يراكم الإضطرابات على المدى الطويل.

لقد استطاعت السلطات في البحرين احتواء حركة التظاهرات، معززة بالدعم من الخارج خصوصاً من الدول الخليجية، ولو بكلفة عالية على حساب اقتصادها ونسيجها الاجتماعي. في المستقبل القريب، إن للقمع المتواصل تأثيراً يزيد الراديكالية ويخفق الأصوات المحلية المعتدلة التي من الممكن أن تساعد على حل الأزمة السياسية. لقد زادت القيود على التعبير السياسي؛ حيث بررت السلطات فرض عقوبات أشد على «إهانة» رموز السلطة أو «التحريض على الإرهاب» بحجة أنها تواجه جماعات معارضة راديكالية وعنيفة، ولكن هذه العقوبات يتم استخدامها أيضاً لتضييق الخناق على المعارضة غير العنيفة - مما يضعف ويردع نفس المعتدلين الذين ستحتاج السلطات للعمل معهم في نهاية المطاف إن كانت ستصل لحل سياسي مستديم. أما على المدى الطويل، فإن الإنتفاضات المستقبلية ستكون على الأغلب عنيفة وذات نزعات إنتقامية، مع التأكيد على أنها ستكون أكثر عدائية للغرب بالمقارنة مع المظاهرات السلمية في ٢٠١١.

^{٥٧} مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، ١٨ من راسمو السياسات يحثون على رد قوي على طرد مالينوسكي من البحرين»، رسالة مؤرخة في ٣١ يوليو ٢٠١٤، على الرابط: <http://pomed.org/media-posts/18-policy-leaders-urge-strong-response-to-malinowski-expulsion-from-bahrain>

نبذة عن المؤلفين

جين كينينمونت نائب رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، ومدير المشروع البحثي، «الإتجاهات المستقبلية في مجلس التعاون الخليجي». وتجري أبحاثاً عن البحرين من بين دول شرق أوسطية أخرى منذ عام ٢٠٠٣.

عمر سيري حالياً طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة تورونتو بكندا. إهتماماته البحثية تشمل الإثنوغرافيا في النشاط السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي وما يرتبط بها.

شكر وتقدير

يود المؤلفان التقدير بالشكر للعديد من البحرينيين الذين شاركوا في اجتماعات ومقابلات من أجل إعداد هذا البحث، كما يتمنيان مواصلة النقاشات في المستقبل. كذلك تستمد هذه الورقة معلومات من اجتماعات قيمة تم عقدها ثنائياً مع ما وراء الحدود اسكتلندا وما وراء الصراع (سابقاً مشروع العدالة في الفترات الإنتقالية)، ويشكر المؤلفان هاتين المؤسستين على هذا التعاون.

عن برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس

يتولى برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الذي ترأسه الدكتورة كير سبنسر - القيام ببحوث ومشاريع بارزة حول قضايا سياسية واقتصادية وأمنية تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

www.chathamhouse.org/mena

مشروع الاتجاهات المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي

تأتي هذه الورقة في إطار مشروعنا البحثي المتواصل حول «الاتجاهات المستقبلية في مجلس التعاون الخليجي» والذي يهدف إلى بحث وتحليل وتوقع بعض السيناريوهات المستقبلية للتنمية السياسية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتناول البحث أربعة مواضيع رئيسية:

- **المواطنة والتنمية السياسية:** يبحث هذا الموضوع التطلعات السياسية والمواقف المتغيرة للمواطنين، وخاصة الفئات التي تقل أعمارها عن الثلاثين ممن يشكلون الغالبية العظمى لسكان دول مجلس التعاون الخليجي، كما يستكشف آليات الإصلاح.
- **المواطنة والاقتصاد:** يستكشف هذا الموضوع الواقع الاقتصادي المتغير ضمن مجلس التعاون الخليجي، ويتناول بالتحليل قدرة وإمكانات دول المجلس على إصلاح وتنويع اقتصاداتها، كما يحلل الروابط بين التوقعات السياسية والاقتصادية للمواطنين.
- **الإسلام السياسي وما بعده في الخليج:** يدرس هذا الموضوع التطلعات المتنوعة للحركات الإسلامية النزعة ومساراتها في خضم التغيرات الإقليمية.
- **«التحديات» الخارجية والعلاقات المجتمعية الداخلية:** يتمحور هذا الموضوع حول مواطن التقاطع بين الآليات الإقليمية المتبدلة والحركات العابرة للحدود والعلاقات المجتمعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويسعى المشروع إلى تعميق فهم هذه المواضيع المتنوعة، كما يحلل الآفاق المستقبلية لتكيف دول مجلس التعاون الخليجي مع التغيرات الجارية في المنطقة ومن ثم تطوير أنظمتها بناء على ذلك. وتبحث هذه المواضيع في سياق التغيرات ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط عموماً. وتُعد مشاركة الباحثين والدارسين والمحليلين من الجيل الشاب في دول مجلس التعاون الخليجي أحد العناصر الرئيسية لهذا المشروع.

www.chathamhouse.org/about/structure/mena-programme/future-trends-gcc-project

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، هو معهد سياسات مستقل في لندن. مهمتنا هي المساعدة في بناء عالم آمن ومزدهر وعادل.

لا يعبر تشاتام هاوس عن آراء خاصة به. الآراء الواردة في هذا الإصدار هي مسؤولية المؤلف(ين).

© المعهد الملكي للشؤون الدولية، ٢٠١٤

صورة الغلاف © محمد الشيخ/إي إف بي/صور غيتي

تطبع كافة إصدارات تشاتام هاوس على ورق معاد تدويره.

المعهد الملكي للشؤون الدولية

تشاتام هاوس

١٠ سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE

هاتف: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٩٥٩ ٥٧٠٠ فاكس: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٩٥٧ ٥٧١٠

contact@chathamhouse.org www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣